انعكاس ثورة ٢٥ يناير على البطالة بمصر

دكتور/ حلمي سلامة محمود قنديل(*)

مقدمة:

إن المحلل الدقيق للوضع المصري قبل ثورة ٢٥ يناير، من الممكن أن يلاحظ أن البيئة الاقتصادية والاجتماعية كانت ملائمة تمامًا لانتفاضة شعبية؛ حيث التدهور المستمر في أغلب القطاعات الاقتصادية من زراعة، وصناعة، وخدمات. وشيوع مظاهر سيئة عدة بالمجتمع المصري، منها التفاوت الحاد في توزيع الثروة والدخل، والبطالة، والفقر، والفساد الإداري والمالي، وغيرها الكثير من المظاهر السيئة.

ولقد أوضح تقرير منظمة العمل الدولية أن تفاقم مشكلة البطالة بالوطن العربي من بين العوامل التي أشعلت شرارة الثورات الشعبية؛ حيث ارتفع معدل البطالة بالوطن العربي من حوالي ١٢,٣ في عام ٢٠٠٣م، إلى أكثر من ٢٣ في عام ٢٠١٠م. مقابل متوسط بطالة عالمي لا يتجاوز ٦,٢. هذا فضلاً عن أن ظروف العمل لمعظم الشباب العربي سيئة للغاية، جراء الأجور المتدنية، والرعاية الاجتماعية والصحية المحدودة وعقود العمل غير الآمنة.

وتعتبر أيضًا البطالة التي سادت المجتمع المصري قبل ثورة ٢٥ يناير من أهم أسباب اندلاع الثورة، حيث قُدِّر عدد المتعطلين وفق ما أظهرته الإحصاءات الرسمية بحوالي ٢,٣٥ مليون متعطل في عام ٢٠١٠م، يمثّلون حوالي ٩ من إجمالي قوة العمل. لذا كانت ثورة ٢٥ يناير ثورة شبابية، قادها الشباب وتلاحمت معها جميع طوائف الشعب.

ولكن نظرًا لعدم الاستقرار السياسي في الفترة بعد الثورة، وغياب الأمن،

(*)مدرس الاقتصاد بمعهد الجزيرة العالي – للحاسب الآلي ونظم المعلومات الإدارية بالمقطم

والتزايد المستمر في المطالب الفئوية، وغيرها من المظاهر غير المشجعة للاستثمار، أدى ذلك إلى غلق الكثير من المشروعات، وتسريح أعداد غفيرة من العمالة، هذا مما أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة بدلاً من التخفيف منها.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من خطورة مشكلة البطالة ذاتها، إذ أن تزايدها بمجتمع ما يعني في ذات الوقت إهدار للموارد المالية التي أنفقت على العنصر البشري من سن الطفولة حتى عمر الإنتاج. وإهدار لمساهمات هؤلاء المتعطلين في الناتج المحلي. هذا فضلاً عن أنها تمثل مصدرًا يغذي كافة أنواع التطرف والعنف، حيث تتيح المناخ المناسب لاستقطاب هؤلاء المتعطلين للجماعات المتطرفة، مما يمثل تهديدًا لأمن واستقرار المجتمع.

أهداف البحث:

١- تحليل البطالة بمصر خلال الفترة (٢٠٠٩ - ٢٠١٢) للتعرف على وضعها قبل ثورة ٢٥ يناير، واتجاهاتها بعد الثورة.

٢- تحديد الأسباب التي أدت إلى تزايد البطالة بمصر قبل ثورة يناير، والأسباب الأخرى التي أدت إلى تفاقمها بعد الثورة.

٣- عرض بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة بمصر.

فروض البحث:

١- أن الأحداث التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير تسببت في تزايد معدل البطالة بعد الثورة عن معدلاتها قبل الثورة.

٢- أن الحد من تزايد البطالة بعد الثورة يتوقف على السيطرة على الوضع الأمني، والاستقرار السياسي، وإتاحة مناخ جاذب للاستثمار.

٣- أن إتاحة فرص عمل حقيقية متزايدة، هو السبيل لخلق نمو حقيقي، وليس

العكس. إذ من المفارقات أنه بينما يجمع أغلب الباحثين بأن البطالة تعتبر من أهم أسباب اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، فإن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بمصر كان يبلغ حوالي ١,٥ في عام ٢٠١٠م.

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج التحليلي للبيانات والإحصاءات الرسمية المتاحة عن ظاهرة البطالة بمصر، لاختبار مدى صحة فروض الدراسة، واستخلاص النتائج ووضع التوصيات المناسبة.

خطة البحث:

ولقد خطط لهذا البحث على أن يقع في ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: تحليل البطالة بمصر خلال الفترة (٢٠٠٩ - ٢٠١٢).

المبحث الثاني: الأسباب الرئيسية للبطالة بمصر (قبل وبعد الثورة).

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة بمصر.

المبحث الأول
تحليل البطالة بمصر
خلال الفترة «٢٠٠٩-٢٠١٢»(*)

يعكس معدل البطالة طبيعة العلاقة بين جانبي العرض والطلب في سوق العمل، ومدى وجود خلل بين هذين الجانبين. وهنا يستعرض الباحث البطالة في مصر خلال الفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١٢. وفقا للنوع، والحالة التعليمية، وبين فئة الشباب، وكذلك معدلاتها بالريف والحضر.

وقبل أن نتناول البطالة وفقا لهذه التصنيفات المختلفة، نستعرض بعض المفاهيم المستخدمة في البحث.

أولاً: بعض المفاهيم المستخدمة في البحث(٨)

تتناول هذه النقطة بعض المفاهيم المتعلقة بموضوع البحث، حسب ما وضحتها النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة.

١- القوى البشرية:

هي ذلك الجزء من السكان الذي يمكن أن يساهم في النشاط الاقتصادي، لذا فإن القوى البشرية تشمل جميع السكان عدا:

أ- صغار السن (الأفراد أقل من ٦ سنوات).

ب- الأفراد ٦٥ سنة فأكثر ولا يعملون ولا يرغبون في العمل.

(*) اهتمت الدراسة بالفترة من(٢٠١٢-٢٠٠٩) لعدة أسباب منها: قيام الجهاز المركزي بتغيير منهجيته في جمع بيانات بحث القوى العاملة بدءً من عام ٢٠٠٨. من هذه التغييرات حساب فئة قوة العمل من ١٥ سنة فأكثر، بدلا من ١٥- ٦٤ سنة، وكذلك استخدامه تصنيف جديد للمشتغلين وفقا للنشاط الاقتصادي بدءا من عام ٢٠٠٩. هذا فضلا على أن البحث يركز على أن الوضع بعد الثورة ومقارنته بالوضع قبل الثورة، حيث عنوان البحث (انعكاس ثورة ٢٥ يناير على البطالة بمصر).

(٨) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لبحث القوى العاملة، ٢٠١٠.

ج- الأفراد العجزة عن العمل عجزا كليا.

وتصنف هذه الفئات الثلاث بالسكان خارج القوى البشرية.

٢- الأفراد داخل قوة العمل:

هم جميع الأفراد الذين تبلغ أعمارهم ١٥ سنة فأكثر سواء الذين يسهمون فعلا بمجهوداتهم الجسمانية أو العقلية في أي نشاط اقتصادي يتصل بإنتاج السلع أو الخدمات (المشتغلون) وكذلك الذين يقدرون على أداء مثل هذا النشاط الاقتصادي ويرغبون فيه ويبحثون عنه ولكنهم لا يجدونه (المتعطلون).

أي أن قوة العمل تنقسم إلى قسمين:

١/٢- المشتغلون:

هم الأفراد في سن ١٥ سنة فأكثر الذين يزاولون أعمالا بأي من الأنشطة الاقتصادية لبعض الوقت (على الأقل ساعة واحدة) خلال فترة الإسناد الزمني القصيرة للبحث (أسبوع) سواء داخل منشآت أو خارجها ويعتبر في حكم المشتغلين الأفراد المرتبطون بعمل ولم يتمكنوا من ممارسته طوال فترة المسح لأي من الأسباب التالية:

(المرض-الإصابة-الأجازة الاعتيادية- منحة تدريبية أو دراسية - نزاع عملي - عدم انتظام العمل في المنشأة لأسباب مؤقتة - ولأسباب طبيعة العمل في بعض الأنشطة... الخ).

ويصنف المشتغلون من حيث الحالة العملية إلى ما يلي:

أ- يعمل بأجر:

وهو الشخص الذي يعمل وقت محدد لدى الغير مقابل أجر نقدي أو عيني محدد (يومي/ أسبوعي/ شهري... الخ) خلال فترة البحث.

ب- صاحب عمل ويديره ويستخدم آخرين:

هو الشخص الذي يعمل في مشروع (نشاط) يملكه ويستخدم عاملا أو أكثر بأجر أو بدون أجر سواء كانوا من أفراد الأسرة أو من غيرهم.

ج- يعمل لحسابه ولا يستخدم أحدا:

هو الشخص الذي يعمل بمفرده ولحسابه في نشاط اقتصادي بمنشأة يملكها أو خارج المنشآت ولا يستخدم أحداً بأجر أو بدون أجر.

د- يعمل لدى الأسرة بدون أجر:

هو الفرد الذي يعمل بدون أجر لدي أحد أفراد أسرته المعيشية ولا يشترط حد أدنى من ساعات العمل.

٢/٢- المتعطلون:

هم الأفراد في سن ١٥ سنة فأكثر الذين يقدرون على العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه ولكنهم لا يجدونه خلال أسبوع البحث ويعتبر الفرد متعطلاً خلال أسبوع البحث حتى ولو كان قد تعاقد على عمل وحدد لتسلمه تاريخ لاحق لأسبوع البحث ويدخل ضمن المتعطلين الموقوف عن العمل إيقافاً مؤقتاً أو لأجل غير مسمى مادام يبحث عن عمل ولا يجده ولا يتقاضى أجراً أثناء أسبوع المسح وينقسم المتعطلون إلى نوعين:

أ- متعطل سبق له العمل طوال فترة البحث طبقا للتعريف السابق.

ب- متعطل لم يسبق له العمل مثل الخريج (دبلوم أو جامعة) الذي لم يلتحق بأي عمل بعد.

٣- الأفراد خارج قوة العمل:

هم الأفراد في (سن ٦ سنوات وحتى ٦٤ سنة) والقادرون على العمل ولكن لا يرغبون فيه ولا يبحثون عنه أثناء فترة البحث لسبب أو أكثر من الأسباب الآتية:

أ- ظروف عائلية (المتفرغات لأعمال المنزل).

ب- إعداد أنفسهم للدخول في ميدان العمل (الطالب المتفرغ للدراسة).

ج - عدم الرغبة في العمل (الزاهد في العمل).

د- بالمعاش أو التعاقد وعمره أقل من ٦٥ سنة.

هـ- عجز جزئي يمنع الفرد مؤقتا عن العمل.

و- من هم في أجازة بدون مرتب لمدة سنة فأكثر ولا يعملون.

وهناك بعض الأسباب المؤقتة للخروج من قوة العمل وهي:

أ- المجندون (سواء كانوا حملة مؤهلات أم لا، وسواء كانوا يعملون أو لم يسبق لهم العمل قبل التجنيد، وسواء كانوا مجندين عاديين أو ضابط احتياط أو ملتحقون للعمل بجهاز الشرطة (بالأمن المركزي).

ب- نزلاء المستشفيات غير المرتبطين بعمل.

ج- نزلاء السجون.

د- الموقوف عن العمل مؤقتا أو لأجل غير مسمى طالما لا يتقاضى أجرا ولا يبحث عن عمل.

هـ- خريج الجامعة الذي يؤدي الخدمة العامة.

٤- معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي (١٥ سنة فأكثر):

وهو عبارة عن عدد أفراد قوة العمل لكل مائة من السكان (١٥ سنة فأكثر)

$$= \frac{\text{عدد أفراد قوة العمل (١٥ سنة فأكثر)}}{\text{عدد السكان (١٥ سنة فأكثر)}} \times ١٠٠$$

والشكل التالي يوضح تفاصيل ذلك.

شكل رقم (١)

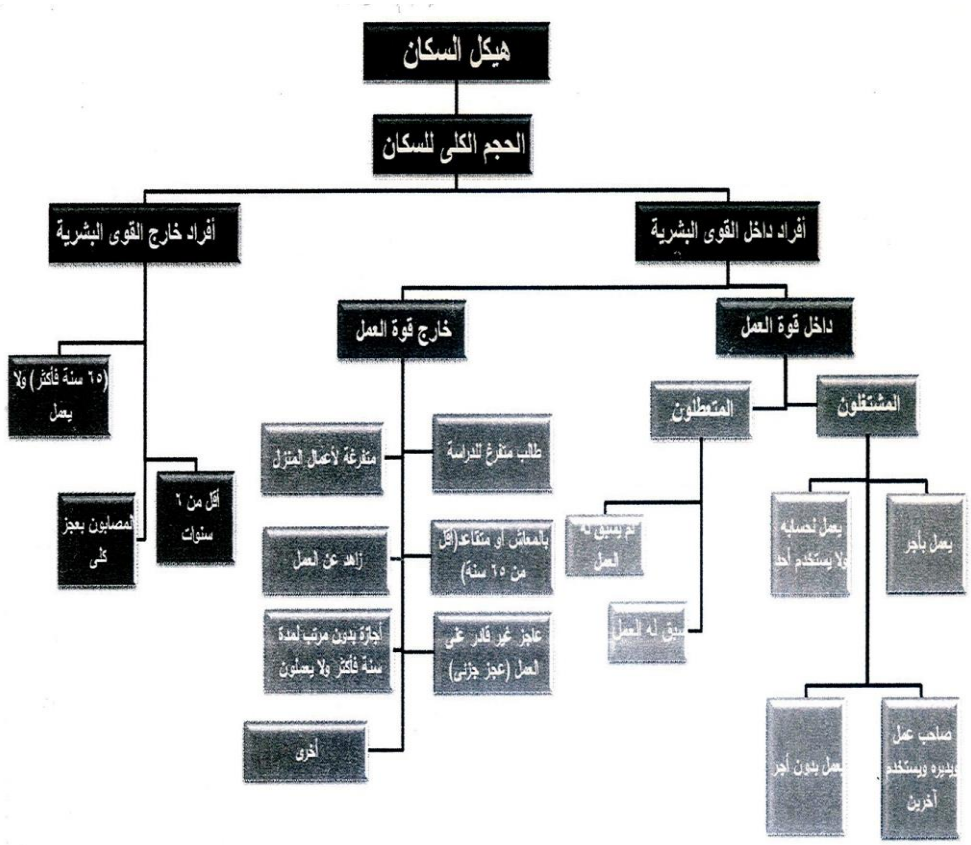

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة لعام ٢٠١٠م.

ثانيا: تطور البطالة بمصر خلال الفترة من(٢٠٠٩ - ٢٠١٢)

تشير إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بمصر- إلى ارتفاع أعداد المتعطلين بمصر خلال الفترة «٢٠٠٩-٢٠١٢» من حوالي ٤ , ٢ مليون متعطل في عام ٢٠٠٩ إلى حوالي ٢ , ٣ مليون في عام ٢٠١١، ثم حوالي ٤ , ٣ مليون في عام

٢٠١٢[٨]؛ تمثل بذلك حوالي ٤ , ٩ من إجمالي قوة العمل في عام ٢٠٠٩، ثم حوالي ١٢ في عام ٢٠١١، و٧ , ١٢ في عام ٢٠١٢ كما يوضح ذلك الشكل قم (٢).

شكل رقم (٢) تطور البطالة في مصر خلال الفترة

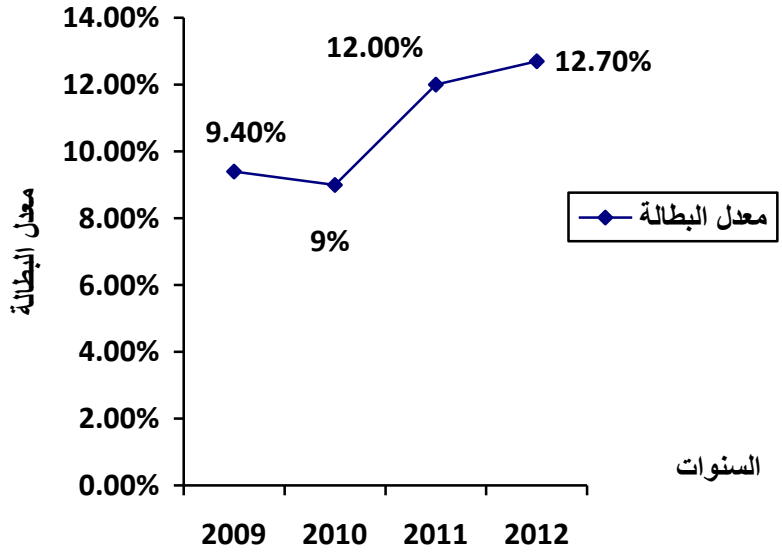

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث القوى العاملة، أعداد مختلفة.

ثالثا: البطالة حسب النوع (٢٠٠٩ـ ٢٠١٢)

يتضح من الشكل رقم (٣) الآتي:

أ- وجود تباين واضح في معدل البطالة بين الذكور والإناث؛ فبينما كان بين

(٨) يراجع الجدول رقم (م/١) بملحق البحث.

الـذكور (٢ , ٥، ٩ , ٣،٨ , ٩) مـن إجمـالي قـوة العمـل خـلال الأعـوام (٢٠٠٩، ٢٠١١، ٢٠١٢) وصـل هـذا المعـدل بـين الإنـاث في نفـس الأعـوام حـوالي (٢٣،٧ , ٢٢،١ , ٢٤).

شكل رقم (٣) البطالة حسب النوع

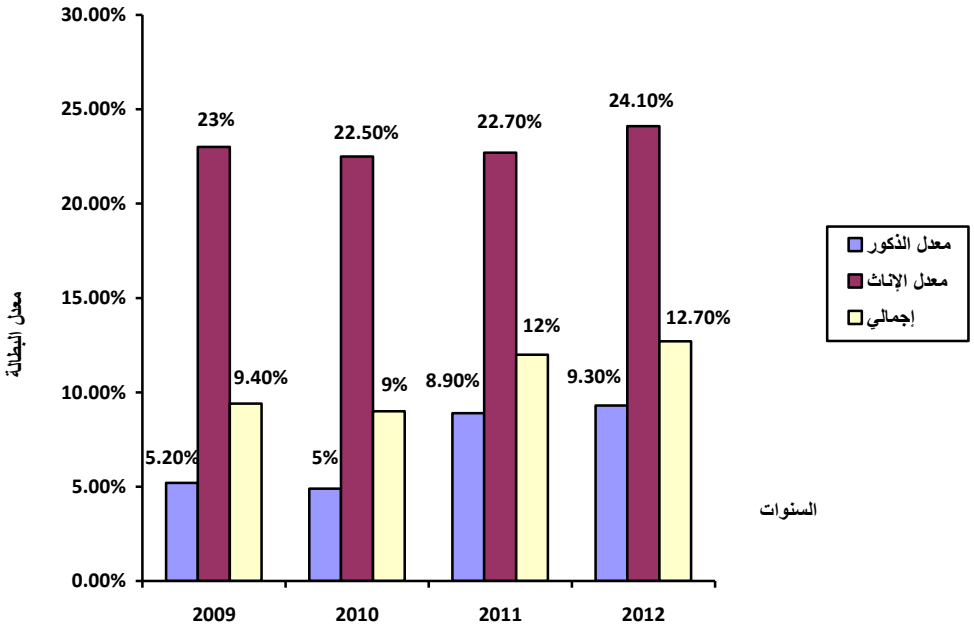

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث القوى العاملة، أعداد مختلفة.

ب- أن الذكور كانوا أكثر تأثرا بالثورة؛ إذا ارتفعت نسبة البطالة بينهم إلى ما يقرب من الضعف من (٢ , ٥- ٣ , ٩) فيما بين عامي (٢٠٠٩- ٢٠١٢).

ج- معدل البطالة بين الإناث كان متذبذبا خلال فترة الدراسة،مع تزايده بمعدل طفيف أثناء الثورة، والعام الأول بعد الثورة، وذلك لأن أغلب المشتغلون من الإناث يعملون بالقطاع الحكومي والأعمال العام، وهي القطاعات التي لم تتأثر العمالة بها بأحداث الثورة.

رابعا: البطالة وفقا للحالة التعليمية من (٢٠٠٩ـ ٢٠١٢)

تشير بيانات البطالة بين المستويات التعليمية إلى الآتي:

أ- ارتفاع عام في معدلات البطالة بين كافة المستويات التعليمية في عام ٢٠١١عدا المؤهل فوق المتوسط والأقل من الجامعي. كما استمرت هذه المعدلات في الارتفاع حتى عام ٢٠١٢ بين المؤهلات الأقل من المتوسطة والمتوسطة والجامعي فأعلى، كما يوضح ذلك الجدول رقم (١). وهذا الوضع يعكس الفجوة بين السياسة التعليمية واحتياجات سوق العمل من مختلف التخصصات.

ب- البطالة في مصرـ تتجه سريعا إلى أن تكون بطالة متعلمين؛ إذ بلغت بين المستويات التعليمية حوالي ٨٥ من إجمالي المتعطلين، كما يوضح ذلك الجدول رقم (٢).

ج- أن النسبة الغالبة من البطالة المصرية بطالة متعلمين منذ أكثر من عقد قبل الثورة، ويرجع تزايدها قبل ثورة يناير إلى بعض العوامل التي شجعت على زيادة العرض من العمالة المتعلمة، وعوامل أخرى تسببت في تقييد الطلب عليها. ومن بين العوامل التي ساعدت على زيادة المعروض من العمالة المتعلمة: زيادة فرص الالتحاق بالتعليم، وتعهد الدولة -سابقا- بتعيين الخريجين، بالإضافة إلى عزوف بعض المتعلمين عن الأعمال اليدوية. أما من بين العوامل التي ساعدت على

ضعف معدل نمو الطلب على العمالة المتعلمة:

- تخلى الدولة عن التزامها بتشغيل الخريجين.
- فشل الخطط الخمسية في تحقيق ما استهدفته من فرص عمل لملاحقة الأعداد المتزايدة الداخلة في سوق العمل.
- تغير الأوضاع في البلاد العربية الخليجية، حيث أصبح يتركز طلب تلك البلدان على العمالة ذات الخبرة العملية والمهارات العالية، التي لا تتوافر في الكثير من الخريجين الجدد.

جدول رقم (١)

البطالة في مصر حسب المستويات التعليمية في الفترة (٢٠١٢-٢٠٠٩) ٪

المستوى التعليمي	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
أمي	١,٢	٠,٩	٣,١	١,٨
يقرأ ويكتب	١,٥	١,٢	٥,٤	٤,٣
مؤهل أقل من متوسط	٤	٣	٨,٧	٩,٩
مؤهل متوسط	١٤,٢	١٢,٣	١٦,١	١٧,٦
فوق المتوسط وأقل من الجامعي	١٥,٥	١٦,٦	١٥,٩	١٥,١
البكالوريوس والليسانس وأعلى منها	١٨,٤	١٨,٩	٢٠,١	٢١,٤

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث القوى العاملة، أعداد مختلفة.

جدول رقم (٢)

التوزيع النسبي للمتعطلين حسب الحالة التعليمية في عام ٢٠١٢

العدد بالمئات

بيـــان	أمي	يقرأ ويكتب	أقل من المتوسط	مؤهل متوسط	مؤهل فوق المتوسط وأقل من الجامعي	مؤهل جامعي فأعلى	الجملة
عدد المتعطلين	١١٠٠	١٠٤١	٢٩٦٥	١٥٩٢٢	١٨٣٥	١١٥٤٢	٣٤٢٤١
نسبة	٣,٢٪	٣٪	٨,٧٪	٤٦,٦٪	٥,٣٪	٣٣,٢٪	١٠٠٪

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث القوى العاملة، لعام ٢٠١٢.

خامسا: البطالة بين الشباب (٢٠٠٩-٢٠١٢)

بداية نوضح بأنه ليس هناك اتفاق على المستوى الدولي بشأن تحديد الفئات العمرية التي يندرج تحتها الشباب. ولكن **يُعرف** جيل الشباب في مصر بأنهم الأشخاص الذين يندرجون تحت الفئة العمرية من ١٨ - ٢٩ سنة، وهذا التعريف عندما يحدد الحد الأدنى لهذه الفئة العمرية عند سن الثامنة عشر، فإنه بذلك يتفق والقانون المصري الذي يرى أن هذه هي السن الذي ينتقل عندها الشخص من مرحلة الطفولة إلى مرحلة الرشد. ويرجع تحديد الحد الأدنى عند سن التاسعة والعشرين،إلى أن معظم الشباب يتوقعون ويأملون، في تكوين أسرة والحصول على

مسكن مستقل خلال هذه المرحلة العمرية(٨).

وتعتبر بطالة الشباب هي السمة الغالبة على شكل البطالة في مصر ؛ إذ ما يقرب من ٨٠ من إجمالي المتعطلين يقل عمرهم عن ٣٠ عاما في عام ٢٠١٢(٨). كما يتضح من الشكل رقم(٤) الارتفاع التدريجي لمعدل البطالة بين الشباب الداخلين جدد في سوق العمل -الفئة العمرية (٢٩-١٥)- من حوالي ٤ , ٢١ من إجمالي قوة العمل في نفس هذه الفئة العمرية عام ٢٠٠٩، إلى حوالي ١ , ٢٤ في عام ٢٠١١، ثم حوالي ٦ , ٢٧ في عام ٢٠١٢. وهذا يرجع - فضلا عن أحداث ثورة يناير- إلى عدم خبرة هذه الفئة باحتياجات سوق العمل، وأيضًا عدم توافق المهارات المكتسبة في المراحل التعليمية المختلفة مع متطلبات سوق العمل.

جدول رقم (٣)

معدل البطالة بين الشباب (٢٩-١٥ سنة)

العدد بالمئات

السنة	قوة العمل ١٥ - ٢٩ سنة	المتعطلين ١٥ - ٢٩ سنة	معدل البطالة ٪
٢٠٠٩	٩٣٤٥٢	١٩٩٨٣	٢١,٤
٢٠١١	٩٥٦٨٤	٢٣٠٨٩	٢٤,١

(٨) برنامج الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية (شباب مصر بنات المستقبل)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ٢٠١٠، ص١١.

(٨) حيث بلغ إجمالي المتعطلين في الفئة العمرية من ١٥-٢٩ سنة حوالي ٦ , ٢ مليون شخص من إجمالي المتعطلين البالغ عددهم حوالي ٤ , ٣ مليون متعطل.

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لبحث القوى العاملة، لعام ٢٠١٢، القاهرة.

٢٠١٢	٩٥٢١٦	٢٦٣٢٨	٢٧,٦

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث القوى العاملة، الأعداد، ٢٠٠٩، ٢٠١١، ٢٠١٢.

شكل رقم (٤)

معدل البطالة بين الشباب (٢٩-١٥ سنة)

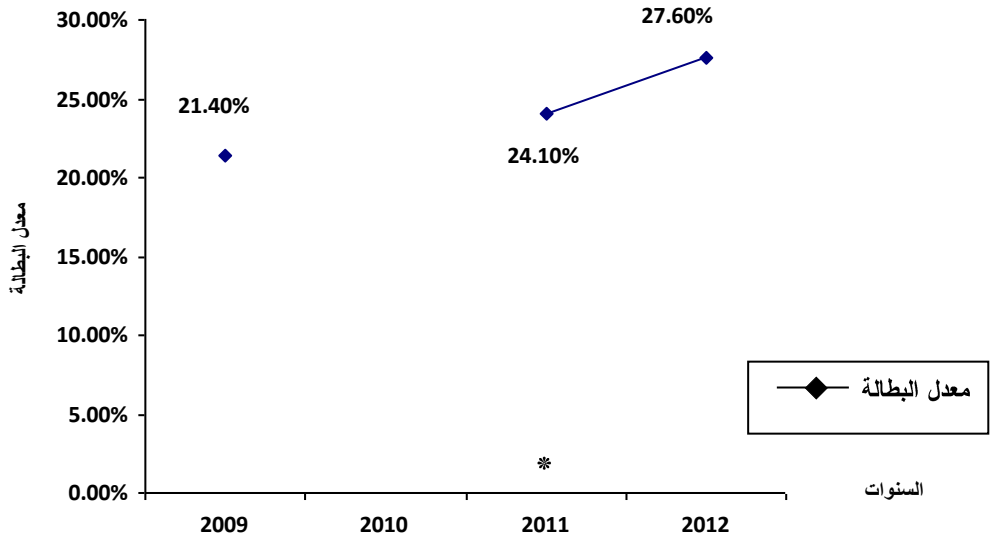

* النشرة السنوية لبحث القوي العاملة لعام ٢٠١٠ لم يوجد بها القوي العاملة طبقا لفئات السن, لذا لم تدرج بيانات ٢٠١٠ بالجدول الرسمي.

المصدر: محسوبة من الجدول السابق رقم (٣).

سادسا: البطالة في الريف والحضر (٢٠١٢-٢٠٠٩)

إن هجرة أعداد متزايدة من الريف إلى الحضر للبحث عن فرص عمل،يعتبر من أهم أسباب نمو سكان الحضر عن الريف، وبالتالي زيادة الأفراد داخل قوة العمل بالحضر عنها بالريف. وهو ما تسبب في إظهار معدلات البطالة في أغلب الإحصاءات طوال العقود الماضية مرتفعة في الحضر عنها بالريف.

ولكن الجديد في الأمر أنه بمتابعة معدل البطالة بالريف والحضر بعد ثورة يناير، لوحظ ليس فقط زيادة البطالة بالحضر عن الريف، ولكن تأثر الحضر بالثورة بدرجة أكبر منها في الريف، إذ تشير بيانات الجدول رقم (٤)، إلى ارتفاع معدل البطالة بالحضر بين عامي (٢٠١٢-٢٠١٠) بحوالي ٤، بينما بلغ هذا الارتفاع بالريف نحو ٣,٥ في نفس الفترة، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى أنه في الوقت الذي تتمركز فيه المشروعات التي تتيح فرص عمل بالحضر، فإن بعض هذه المشروعات،هي ذاتها التي قامت بتسريح أعداد كبيرة من عمالها، إمّا لغلقها، أو لتقلص إنتاجها، نتيجة للمطالب الفئوية المطالبة بزيادة الأجور، أو لاتهام أصحابها بالفساد، أو لصعوبة تصريف كامل إنتاجها أعقاب الثورة.

جدول رقم (٤)

البطالة في الريف والحضر

خلال الفترة «٢٠١٠-٢٠١٢»

السنوات / التقسيم	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
حضر	١٢,٣	١٦,٢	١٦,٣
ريف	٦,٤	٨,٨	٩,٩

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء, بحث القوى العاملة, أعداد

مختلفة.

أهم ما يستنتج من هذا المبحث:

١- أن البطالة إذا كانت سبباً من أسباب الثورة، فإن الثورة ذاتها كانت سببا في تفاقم البطالة، إذ ارتفعت البطالة بعد الثورة من ٩ في عام ٢٠١٠ إلى ١٢ في العام الأول من الثورة (٢٠١١)، ثم إلى حوالي ١٢,٧ ٪ في عام **٢٠١٢.**

٢ - أن العمالة من **الذكور** كانت أكثر تأثراً بالثورة؛ إذ **ارتفعت** نسبة البطالة **بين الذكور** إلى ما يقرب من **الضعف** (من ٥,٥ - ٩,٣) فيما بين عامي (٢٠٠٩-٢٠١٢). في حين كان الارتفاع في نسبة البطالة من **الإناث طفيفًا**؛ إذ ارتفعت من ٢٣ في عام ٢٠٠٩ قبل الثورة إلى حوالي ٢٤ بعد الثورة في عام ٢٠١٢.

٣- أن النسبة الغالبة من البطالة المصرية **بطالة متعلمين**، إذ تبلغ حوالي **٨٥** من إجمالي المتعطلين في مصر في عام ٢٠١٢.

٤- تعتبر **بطالة الشباب** هي السمة الغالبة على شكل البطالة في مصر؛ حيث ما يقرب من **٨٠** من إجمالي **المتعطلين يقل عمرهم** عن **٣٠** عاما، كما أن فئة الشباب (من ١٥-٢٩ سنة)، هي أيضا الفئة الأكثر تأثرا بأحداث ثورة يناير،حيث ارتفعت البطالة بينها من حوالي ٤,٢١ من إجمالي قوة العمل في عام ٢٠٠٩ (قبل الثورة)، إلى حوالي ٢٤، ثم ٦,٢٧ خلال عامي ٢٠١١، ٢٠١٢م على التوالي (بعد الثورة).

المبحث الثاني
الأسباب الرئيسية للبطالة بمصر

لا شك أن مصر- تعانى من ارتفاع البطالة منذ نهاية عقد الثمانينات وبداية التسعينات, ولقد اتخذت الدولة بعض السياسات لمواجهة هذه المشكلة, إلا أن فعالية هذه السياسات على البطالة لم تتعد سوى الحد من تفاقمها فقط.

وإذا كان من أسباب ثورة ٢٥ يناير ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب وخاصة من المتعلمين بكافة المستويات التعليمية , فإن الأحداث التي أعقبت الثورة عملت على تفاقم هذه المشكلة بمصر.. لذا يتناول هذا المبحث الأسباب الرئيسية للبطالة بمصر- من خلال نقطتين رئيسيتين:

الأولى: تستعرض الأسباب الرئيسية لتزايد البطالة قبل ثورة ٢٥ يناير.

والثانية: توضح الأسباب الرئيسية لتفاقم البطالة بعد ثورة ٢٥ يناير , إذ شهدت مصر عدة أحداث سياسية واقتصادية واجتماعية أدت إلى تفاقم البطالة عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

أولاً: الأسباب الرئيسية لتزايد البطالة قبل ثورة ٢٥ يناير

تكاد تكون البطالة المشكلة الأولى التي تتصدر اهتمامات العالم أجمع, إذ لا تخلو دولة منها حتى في الدول المتقدمة(٨)، وترجع البطالة بصفة رئيسية إلى اختلال في سوق العمل, حيث يتكون سوق العمل من جانبين: الأول العرض ويمثله قوة العمل, والثاني الطلب على العمالة, وينعكس على عدد المشتغلين, أمّا الفرق بين الجانبين فيعبر عن معدل البطالة. لذا فإن الأسباب الرئيسية لتزايد معدل البطالة تنحصر في مجموعتين: الأولى عوامل ساعدت على زيادة المعروض من عنصر العمل, وأخرى عملت على تباطؤ نمو الطلب على عنصر العمل, مما أدى إلى تراجع قدرته

(٨) بلغت نسبة البطالة في الولايات المتحدة ٤ ,٨ وفى فرنسا ١ ,١٠ , وايطاليا ٨ ,١٠ في عام ٢٠١١م.
- البنك المركزي المصري, التقرير السنوي لعام ٢٠١٢/٢٠١١ ,ص٥.

على ملاحقة الزيادة المطردة من جانب العرض. ونتناول في هذه النقطة العوامل التي أثرت على جانبي العرض والطلب لسوق العمل في مصر قبل ثورة يناير على النحو التالي:

١- العوامل التي ساعدت على زيادة عرض العمل بمصر قبل ثورة يناير:

يشمل عرض العمل كافة الأفراد الذين يشاركون في إنتاج السلع والخدمات - بشكل مباشر وغير مباشر- بالإضافة إلى أولئك القادرين على العمل ولديهم الرغبة فيه ولكنهم لا يجدونه (أي العاملين والمتعطلين). كما يتكون عرض العمل في وقت ما من خريجي مراحل التعليم والتدريب والوافدين إلى الدولة. ومن ثم يتأثر عرض العمل بمجموعة من العوامل في مقدمتها العوامل الديموجرافية واتجاهات التعليم والتدريب والرغبة في العمل, أو الاستعداد للمساهمة في قوة العمل(٨).

أ- الزيادة السكانية:

تعتبر الزيادة السكانية من أهم أسباب زيادة المعروض من قوة العمل وارتفاع معدل البطالة، إذ توضح التعدادات المصرية المتعاقبة أن عدد السكان في أواخر القرن التاسع (١٨٧٩) بلغ ٩,٦ مليون نسمة،تضاعف هذا العدد خلال ٥٠ عاما فوصل في عام ١٩٤٧ حوالي ١٩ مليون نسمة. ثم تضاعف مرة ثانية خلال ٣٠ عاما فقط ليبلغ ٣٦,٣ مليون نسمة في عام ١٩٧٦. كما تضاعف مرة ثالثة خلال ٣٠ عاما ليبلغ ٧٢,٨ مليون نسمة في عام ٢٠٠٦. ثم قفز إلى نحو ٧٨,٦ مليون نسمة في عام

(٨) مزيد من التفصيل عن العوامل المؤثرة في عرض العمل:
- رونالد إيرنبرج، وآخرون، اقتصاديات العمل، تعريب | فريد بشير طاهر، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤، ص ٢٢٠-٢٢٥.
- علي خليل إبراهيم التميمي، فجوات التعليم والتدريب والبحث العلمي وسوق العمل العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠١١، ص ٢٦- ٣٠.

٢٠١٠[٨].

والجدير بالملاحظة هنا هو الزيادة الواضحة في معدلات النمو السكاني خلال السنوات الأخيرة، إذ تشير البيانات أن متوسط معدلات النمو السكاني في النصف الأول من القرن العشرين كانت تتراوح ما بين ١,٧٥،١ ٪ سنويا[٨]. أما خلال التعدادات الأخيرة كما يوضحها الشكل رقم (٥) فكانت تتراوح ما بين ١,٩ ٪، ٢,٧٥ ٪.

شكل رقم (٥)

تطور معدلات النمو السكاني في الفترة بين التعدادات (١٩٧٦ – ٢٠٠٦)

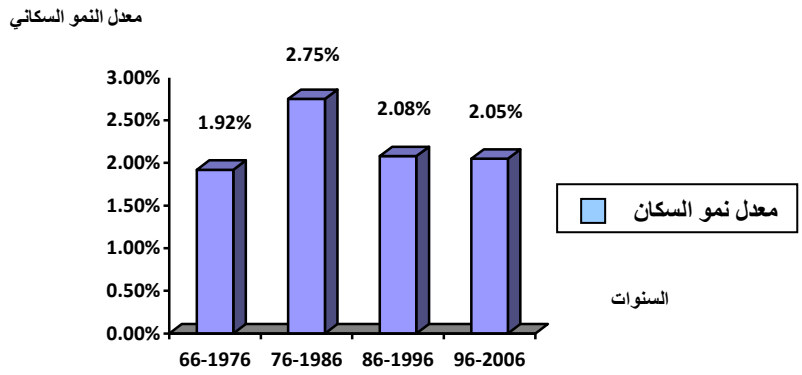

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.

ولاشك أن ارتفاع معدلات النمو السكاني خلال التعدادات النهائية لعامي ١٩٨٦، ١٩٩٦ من شأنه أن يزيد من حجم الفئة العمرية للأفراد داخل قوة العمل في

(٨) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، لعام ٢٠١٠، القاهرة، ٢٠١١.

(٨) المرجع السابق.

فترة التسعينات و العشر أعوام الأولى بعد عام ٢٠٠٠. تلك الفترة التي بدأ يتقلص فيها دور الدولة المباشر في الاقتصاد، فتراجعت قدرتها بالتالي على توفير فرص عمل لهذه الأعداد المتزايدة سنويا من السكان، وخاصة بعد إعلانها صراحة منذ بداية التسعينات بعدم التزامها بتعيين الخريجين، مما أدى إلى تزايد البطالة بمصر من التسعينات وحتى ثورة ٢٥ يناير، وكانت سببا رئيسيًا في قيامها. وفيما يلي تفصيل ذلك:

أ/١- تطور التوزيع العمري للسكان لحساب الفئة العمرية من ١٥ إلى ٦٠ سنة:

كان من الطبيعي أن يؤثر النمو السكاني السريع بمصر بالزيادة على عدد الأفراد داخل الفئة العمرية من ١٥ - ٦٠ سنة , حيث ارتفعت من حوالي (١٩,٧ مليون, إلى ٢٦ مليون , ثم ٣٥,٥ مليون , ٤٥,٣ مليون) خلال التعدادات ١٩٧٦ , ١٩٨٦ , ١٩٩٦ , ٢٠٠٦ على التوالي.

ولكن الجديد في هذه الزيادة أن هناك تغير في التركيب العمري للسكان لصالح الفئة العمرية من السكان في سن العمل (من ١٥ إلى ٦٠ سنة) ؛ حيث ارتفعت نسبة هذه الفئة باطراد من حوالي ٥٤ في عام ١٩٨٦ , إلى ٦٠ في عام ١٩٩٦ , ثم إلى حوالي ٦٢ في عام ٢٠٠٦ وعام ٢٠١٠ كما يوضح ذلك جدول رقم (٥)، وهو ما يعنى زيادة في عرض العمل مما يتطلب جهداً كبيراً لتوفير فرص عمل مناسبة.

جدول رقم (٥)

تطور الهيكل العمري للسكان فيما بين عامي ١٩٧٦ - ٢٠١٠

العدد بالألف

السنوات	١٩٧٦		١٩٨٦		١٩٩٦		٢٠٠٦		٢٠١٠	
الفئة العمرية	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
٠-١٤ سنه	١٤٦٢٩,٤	٣٩,٩	٩٢٨٢	٤٠	٢٠٧٢٣,٨	٣٥	٢٣٠٨١,٦	٣١,٧	٢٤٧٥٨	٣١,٤
١٥-اقل من ٦٠	١٩٧٠٩,٥	٥٣,٨	٢٥٩٧٠	٥٣,٨	٣٥٥١١,٣	٥٩,٩	٤٥٢٨٨,٦	٦٢,٢	٤٨٦٦٢	٦٢
٦٠- فأكثر	٢٢٨٧,٣	٦,٣	٣٠٠٢	٦,٢	٣,٣٧,٣	٥,١	٤٤٢٧,٨	٦,١	٥٢٦٥	٦,٦
إجمالى السكان	٣٦٢٦,٢	١٠٠	٤٨٢٥٤	١٠٠	٥٩٢٧٢,٤	١٠٠	٧٢٧٩٨	١٠٠	٧٨٦٨٥	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء, التعدادات النهائية للسكان خلال الأعوام ١٩٧٦,١٩٨٦,١٩٧٦,٢٠٠٦, والكتاب الإحصائي السنوي لعام ٢٠١٠.

أ/٢ تطور قوة العمل:

يتيح التغير في التركيب العمري الذي يصحب النمو السكاني فرصة لفترة محدودة لدفع النمو في إطار ما يعرف بالهبة الديموجرافية. ولقد استفادت من هذه الهبة دول شرق آسيا في دفع النمو بشكل كبير. ومصر كغيرها من هذه الدول من الممكن أن تتاح لها هذه الفرصة. ولكن يتوقف ذلك على القيام بإتاحة فرص عمل بنسبة متزايدة سنوياً. أما إذا استمر توليد فرص العمل عند مستوى ثابت فلن يؤدى

ذلك فقط لإهدار الهبة الديموجرافية, ولكن سيؤدى إلى تفاقم رصيد المتعطلين, وهذا ما يحدث في مصر[٨].

ففي ضوء النمو السكاني السريع – وخاصة بتعدادي ١٩٨٦, ١٩٩٦ وتطور التوزيع العمري للسكان لحساب الفئة العمرية (من١٥ – ٦٠ سنة)، – كما أشرنا – كان من الطبيعي أن يشهد الحجم المطلق للقوة العاملة تزايداً مستمراً خلال العقد الأول من الألفية الثالثة, لأن الزيادة السكانية لا تنعكس مباشرة على قوة العمل, ولكن بعد فجوة زمنية تقدر بحوالي من ١٥ – ٢٥ سنة, وهى المدة اللازمة لكي تصل المواليد إلى سوق العمل، فارتفع بذلك حجم الأفراد داخل قوة العمل من حوالي ٤ , ١٣ مليون في عام ١٩٨٦ , إلى حوالي ٢ , ٢٣ مليون في عام ٢٠٠٦ , ثم حوالي ٢ , ٢٦ مليون في عام ٢٠١٠[٨]. هذا في الوقت الذي لا توفر فيه الدولة فرص عمل متزايدة لامتصاص هذا العرض المطرد من قوة العمل, مما ساهم في ارتفاع البطالة في العقد الأول من الألفية الثالثة (الأعوام التي سبقت ثورة يناير), حيث بلغت في عام ٢٠١٠ حوالي ٩.

ب – تطور معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي للأفراد:

معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي هو نسبة قوة العمل (مشتغلون ومتعطلون) إلى إجمالي السكان في نفس الفئة العمرية. أو هو النسبة المئوية للأفراد العاملين والباحثين عن العمل (١٥ سنة فأكثر) إلى عدد السكان ١٥ سنة فأكثر. لذا فإن معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي يعتبر مؤشراً لرغبة واستعداد الأفراد للخروج من منازلهم وقبولهم العمل. ولأن فرص العمل دائمًا محدودة, لا تستوعب

(٨) هبة أحمد نصار , سمية أحمد احمد عبد المولى , النمو السكاني في مصر وتحديات سوق العمل , مصر المعاصرة , الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي، القاهرة , يناير ٢٠٠٧ , العدد ٤٨٥ , ص ٧٢ , ٧٤.
(٨) يراجع المبحث الأول، والجدول رقم (م/١) بالملحق.

الزيادة المستمرة في هذا المؤشر, فبالتالي فإن اتجاه هذا المؤشر بالزيادة يؤثر في جانب العرض في سوق العمل في نفس الاتجاه, مما يساعد على تزايد البطالة, والعكس أيضا صحيح.

ولقد لوحظ أن هناك زيادة مطردة في معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي خلال الفترة من ٢٠٠٥ – ٢٠١٠ (الخمسة أعوام التي سبقت الثورة) حيث ارتفع هذا المعدل من حوالي ٨ , ٣٠ في عام ٢٠٠٥ , إلى حوالي ٨٪ , ٣٢ في عام ٢٠٠٨ , ثم حوالي ٤ , ٣٣ ٪ في عام ٢٠١٠ كما يوضح ذلك الشكل رقم (٦).

شكل رقم (٦)

تطور معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي

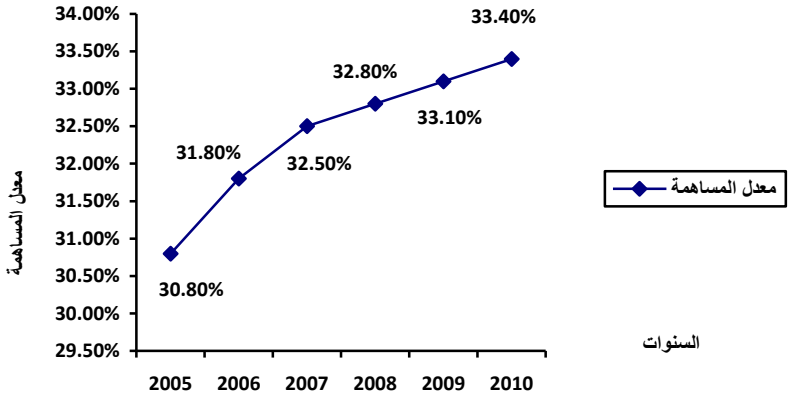

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء, النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة, ٢٠١٠, جدول (ج).

ج- تزايد نسبة الإناث في عرض العمل:

يعتبر تزايد إقبال النساء على المساهمة في النشاط الاقتصادي من العوامل الأساسية التي أدت إلى زيادة عرض العمل, وارتفاع معدل البطالة في نهاية التسعينات والعقد الأول من الألفية الثالثة. ويرجع تزايد إقبال النساء على المساهمة في النشاط الاقتصادي إلى تطور المفاهيم الاجتماعية على نحو يحبذ عمل المرأة, وإلى تزايد حاجة الأسر إلى رفع مستوى دخولها، **ساعدها** على **ذلك تزايد نسبة الإناث المتعلمات** خلال الثلاثة العقود الأخيرة؛ حيث انخفضت نسبة الأمية بين إجمالي الإناث (١٠ سنوات فأكثر) من حوالي ٨, ٦٢ في عام ١٩٨٦, إلى ٣, ٥٠ في عام ١٩٩٦, ثم إلى حوالي ٦, ٣٧ في عام ٢٠٠٦[٨].

ومن أهم ما يستدل به من تزايد العنصر النسائي في عرض العمل, هو ارتفاع النصيب النسبي للإناث في قوة العمل (مشتغلون ومتعطلون) , حيث ارتفع النصيب النسبي للإناث في قوة العمل من حوالي ٤, ١٥ في عام ١٩٨٦ , إلى ١, ٢٢ في عام ٢٠٠٦ ثم حوالي ٢٣ في عام ٢٠١٠[٨], وهو ما أدى زيادة العنصر النسائي في عرض العمل، وارتفاع معدل البطالة على **المستوى العام** لتبغ ٩ في عام ٢٠١٠ ' وتفاقمها **بين الإناث** لتبلغ حوالي ٥, ٢٢ في نفس العام كما يوضح ذلك الشكل رقم (٢) بالمبحث الأول.

د- الزيادة في أعداد المتعلمين التي لا تتوافق ومتطلبات سوق العمل:

تعتبر مخرجات التعليم رأس المال البشرى والمهاري اللازم لنهضة الأمة, ونقصد بالتعليم هنا التعليم الجيد, الذي تسفر عنه قوة بشرية قادرة على الابتكار

(٨) راجع الجدول رقم (م/٣) بالملحق، التوزيع النسبي للسكان ١٠ سنوات فأكثر طبقاً للحالة التعليمية.
(٨) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء , الكتاب الإحصائي السنوي لعام ٢٠١٣م، جدول (-٤ ١)، ص٨.

والتجديد وتلبية احتياجات التنمية لذا فإن درجة نجاح النظام التعليمي يتوقف على مدى قدرته على توفير التخصصات والمهارات التي يتطلبها الاقتصاد القومي, حيث ثمة علاقة متبادلة بين التعليم والاقتصاد؛ إذ كلما واكب التعليم التطورات العلمية والتكنولوجية، زادت درجة الاستفادة من الموارد البشرية المتاحة وارتفعت بالتالي درجة مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية, كما أن الاقتصاد القومي يؤثر في النظام التعليمي في حالات عديدة, ومنها مثلاً الحاجة إلى تغيير الهيكل التعليمي للقوى العاملة, فتتضح تلك العلاقة من خلال ما يوفره الاقتصاد للنظام التعليمي من موارد مالية تساعده على أداء عمله بكفاءة ونجاح في ظل سياسة تعليمية مناسبة(٨).

أما إذا انقطعت هذه العلاقة , فهذا يعنى إعاقة النظام التعليمي عن القيام بوظيفته وتحقيق أهدافه, وزيادة البطالة بين المتعلمين, كما يوضحها الواقع (المشهد) الحالي فبتحليل البطالة بين المستويات التعليمية في ٢٠١٠, وهو العام الذي يسبق ثورة ٢٥ يناير مباشرة, لوحظ أن نسبة البطالة تتزايد بتزايد المستويات التعليمية, فبينما تبلغ نسبة البطالة بين فئة (من يقرأ ويكتب) حوالي ٢ , ١ فقط من إجمالي قوة عمل هذه الفئة , نجدها بين خريجي (المؤهل المتوسط) تبلغ حوالي ٣ , ١٢ من إجمالي قوة عمل هذه الفئة, وحوالي ٩ , ١٨ من إجمالي قوة عمل خريجي (المؤهلات العليا فالأعلى) شكل رقم (٧). وهو ما يؤكد أن المؤسسات التعليمية لا تؤهل خريجيها بما يتوافق واحتياجات سوق العمل(٨). إذ من المنطقي أنه كلما تزايد المستوى التعليمي لدى الأشخاص زادت قدراتهم المهارية التي تمكنهم من الحصول على فرصة عمل

(٨) حلمي سلامة قنديل, مشكلة البطالة في مصر ودور المنهج الإسلامي في معالجتها, رسالة ماجستير في الاقتصاد, كلية التجارة, جامعة الأزهر, القاهرة، ٢٠٠، ص١١٥، ١١٧، (غير منشورة).

(٨) مزيد من التفصيل، يراجع:

- محسن الظالمي، قياس جودة مخرجات التعليم العالي من وجهة نظر الجامعات وبعض مؤسسات سوق العمل «ملتقى مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية»، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠١١، ص ٢٦-٣٠.

وانخفضت نسبة البطالة بينهم, ولكن الواقع بمصر هو العكس. وهو ما يعبر عن فشل السياسة التعليمية بمصر في توفير مخرجات تتناسب مع سوق العمل, فضلاً عن فشل الاقتصاد القومي أيضاً في استيعاب هذه الأعداد المتزايدة.

شكل رقم (٧)

معدل البطالة في مصر وفقًا للمستويات التعليمية ٢٠١٠م

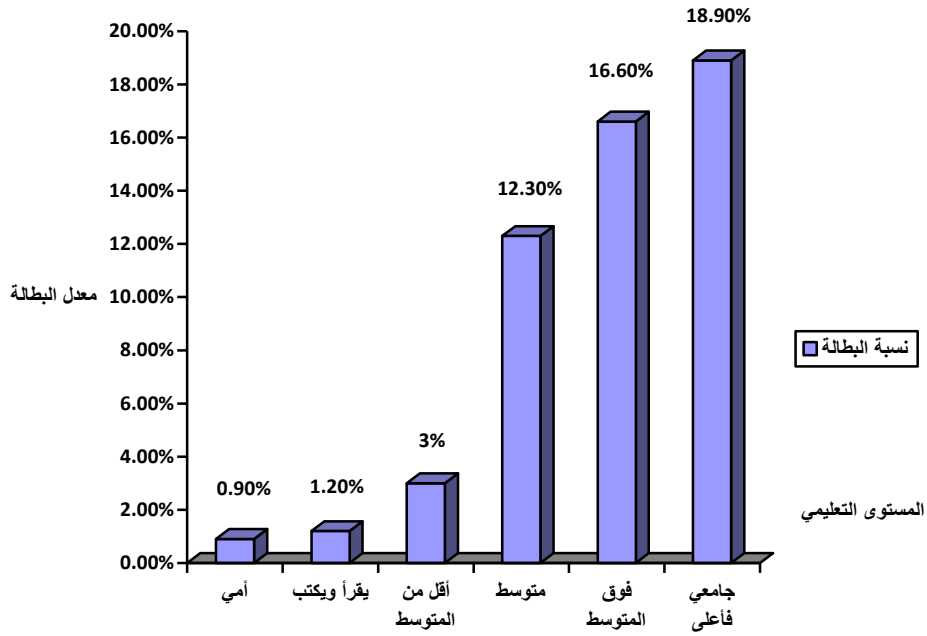

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة، عام ٢٠١٠م.

ولقد خلصت دراسة عن التنافسية في سوق العمل, أنه لا يمكن أن يزيد الطلب على العمالة المصرية ما لم تتحسن قدرتها التنافسية. حيث وضح تقييم القدرة التنافسية للعمالة المصرية مقارنة بالعمالة الأسيوية, ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا , أن العمالة الأسيوية أصبحت منافساً قوياً للعمالة المصرية ؛ حيث توجد عدد من أوجه القصور التي تضعف القدرة التنافسية للعمالة المصرية يتمثل أهمها في انخفاض المستوى التعليمي, والقصور في رأس المال الفكري, وضعف القدرة على استخدام التقنيات الحديثة. وهذا ما أثر سلبياً على إمكانية توليد فرص عمل لها سواء في **الداخل**, حيث تجد المشروعات الجديدة صعوبة شديدة في إيجاد العمالة المناسبة التي تحتاجها. وكذلك في **الخارج**, حيث أصبحت العمالة الأسيوية تحل محل العمالة المصرية في أسواق التصدير التقليدية لها في دول الخليج(٨).

٢- العوامل التي ساعدت على تباطؤ نمو (فرص العمل) (الطلب على العمل) قبل ثورة يناير:

أ- ضعف تأثير الاستثمارات المنفذة بمصر لإحداث تنمية حقيقية وإتاحة فرص عمل كافية:

اتسمت سياسة الاستثمار بمصر- قبل ثورة ٢٥ يناير بعدد من السمات التي أفقدتها القيام بالدور الأمثل تجاه المجتمع؛ حيث اتسمت بتحيز واضح لقطاعات معينة على حساب قطاعات أخرى, كما قامت على فرضية مفادها بأن تشجيع الاستثمار في حد ذاته كفيل بتحقيق تنمية حقيقية والقضاء على البطالة والفقر, وهو ما لم يحدث على أرض الواقع.

(٨) Heba Nassar and Somaya Abdel Mowla, Competitiveness, of the Egyptian Human Resources: Aregional view, in: Heba Nassar (edt) Revisiting Egypt's campetitiveness The Road Ahead For Building Leading sectors, center for Economic and Financial Research and Studies (CEFRS), Cairo, ٢٠٠٥, P ٤١.

فبتتبع سياسة توزيع الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة قبل الثورة, لوحظ أنها تميزت بتحيز واضح لقطاعات معينة (مثل البترول ومنتجاته), على حساب قطاعات أخرى (مثل الزراعة)(٨). هذا رغم قصور المجموعة التي تمتعت بمعدلات مرتفعة من الاستثمارات عن توليد زيادة مماثلة من فرص العمل, وذلك لاعتمادها على أساليب فنية ذات كثافة رأسمالية عالية, مما أدى إلى محدودية خلق فرص عمل جديدة بها تعوض تناقص القدرة الاستيعابية للقطاعات الأخرى.

كما تبنت القوانين المشجعة للاستثمار بمصر فرضية مفادها, أن الاستثمار في حد ذاته كفيل بتحقيق تنمية حقيقية والمساهمة في القضاء على البطالة والفقر , وهذه الفرضية لم يثبت نجاحها بالمستوى المطلوب ؛ إذ على الرغم من تزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر قبل الثورة(٨)، استمرت مؤشرات الفقر والبطالة في تزايد , حيث ارتفعت نسبة السكان تحت خط الفقر من حوالي ١٦,٧ في عام٢٠٠٠ إلى ١٩,٦ في عام٢٠٠٤/٢٠٠٥ , ثم حوالي ٢٠,٦ بعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ , و٢٥,٢ في عام٢٠١٠/٢٠١١(٨).

والجدير بالذكر هنا أن الكثير من الدراسات أكدت أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على زيادة التشغيل والتخفيف من البطالة والفقر يتوقف على طبيعة

(٨) حيث بلغ نصيب قطاع البترول حوالي ٦٩ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة , في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ , بينما بلغ نصيب قطاعي الزراعة والعقارات ٤,٢ , ٨,٢ لكل منهما على التوالي.
– البنك المركزي المصري, التقرير السنوي, ٢٠١٠/٢٠١١ , ص٩٣.

(٨) ارتفعت صافى الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمصر من حوالي ٤٠٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٤/٠٣ إلى حوالي ٦,١مليار دولار, ١١,١مليار دولار ثم ١٣,٢ مليار خلال الأعوام ٢٠٠٦/٠٥ , ٢٠٠٧/٠٦ ٢٠٠٨/٠٧ على التوالي.
– البنك الأهلي المصري, النشرة الاقتصادية , أعداد مختلفة.

(٨) وزارة المالية, خريطة الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر, نظرة جغرافية قطاعية, القاهرة، ٢٠١٢م، ص٥.

الاستثمارات الوافدة , حيث يعتبر الاستثمار **التأسيسي** من أكثر الاستثمارات ذات التأثيرات الإيجابية على إتاحة فرص العمل والتخفيف من الفقر, أما في حالة **الاندماج** فقد يؤدى هذا النوع من الاستثمارات إلي زيادة معدل البطالة, إذ قد تسعي الشركة الجديدة للاستغناء عن بعض العمالة بسبب التقنية المستخدمة, أو استبدال العمالة المحلية بأخرى أجنبية(٨). وهو ما يعني أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص العمل تكون في المشروعات الحديثة التي تستخدم عمالة كثيفة فقط(٨).

لذا لوحظ في العقد الأول من الألفية الثالثة, وخاصة في السنوات التي سبقت الثورة، أن هناك معدلات نمو مقبولة في الناتج المحلى الإجمالي, دون أن يقابلها تحقيق مستوى مناسب من التشغيل, حيث تراخت مستويات التشغيل عن اللحاق بدرجة كافية من نمو الناتج المحلى الإجمالي, بل وصل الأمر في بعض السنوات إلى ما يشبه عدم وجود ارتباط بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدل نمو التشغيل. كما يوضح ذلك الجدول رقم(٦) والشكل رقم(٧).

(٨) لمزيد من التفصيل يراجع:
- المرجع السابق، ص٣-٩.
- عمر شبيب (العلاقة الجدلية بين التغير في الاستثمار الحقيقي والتغير في الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة وأثرهما على توظيف القوى العاملة, بحوث وأوراق عمل (ملتقى مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية), المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، أكتوبر ٢٠١١. ص٢٧٧-٢٩٥.
(٨) طارق نوير, تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في مصر, المجلة المصرية للتنمية والتخطيط, معهد التخطيط القومي، العدد الأول يونيو ٢٠١٠. ص٩.

جدول رقم (٦)

معد النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو التشغيل بمصر

خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٠)

بيان	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلى الإجمالي ٪.	٤,٦	٦,٩	٧,١	٧,٢	٤,٧	٥,١
معدل نمو التشغيل ٪.	٤,٨	٢,٦	٦,٧	١,٨	١,٧	٤,٣

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء:

– الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة. – بحث القوى العاملة، أعداد مختلفة.

شكل رقم (8)

معدل نمو الناتج المحلي والتشغيل بمصر (2005 - 2010)

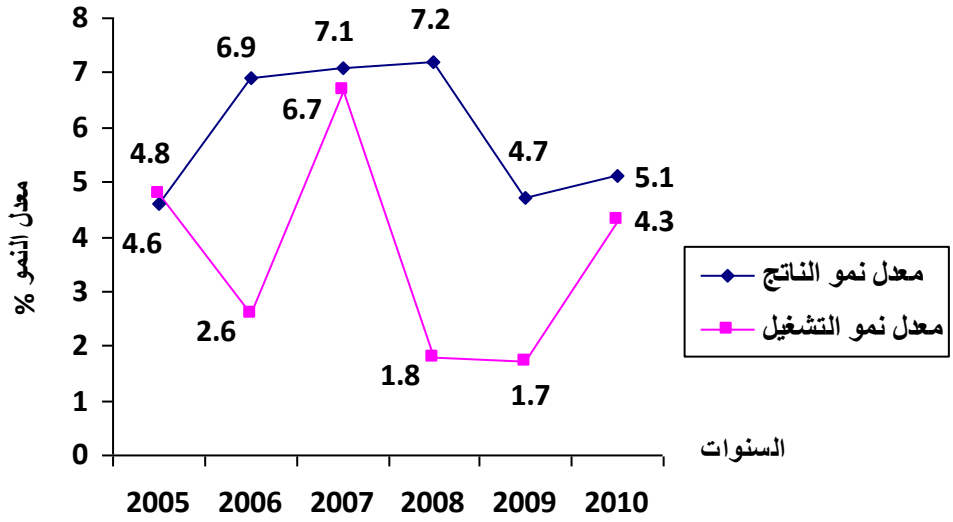

المصدر: الجدول رقم (٦) السابق.

يتضح من الشكل السابق أنه بينما كان معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي يبلغ حوالي ٩ , ٦ في عام ٢٠٠٦ , وجد أن معدل نمو التشغيل لا يتعدّ ٦ , ٢ في نفس العام. وكذلك الحال بعامي ٢٠٠٨, ٢٠٠٩ حيث بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلى الإجمالي (٢ , ٧, ٧ , ٤) لكل منهما على التوالي, في حين كان معدل نمو التشغيل لا يتعدّ (٨ , ١, ٧ , ١) في نفس العامين على التوالي. وذلك نظراً للتقدم التقني كثيف رأس المال, وسوء توزيع الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة. هذا فضلاً عن أن سياسات التشغيل التي كانت تتبعها الدولة في بعض السنوات كانت لا تقوم على التعيين في وظائف حقيقية، ولكن تأتى لتلبية ضغوط سياسية ومجتمعية للتخفيف من مشكلة البطالة.

وفى نفس السياق السابق (علاقة النمو بالتشغيل), أشار(هورست افهيلد) **Horst Afheldt** بقوله «**ليس النمو هو الذى يخلق فرص العمل, بل أن فرص العمل المتزايدة هي التي تخلق النمو**». ولقد صرح بذلك عندما لاحظ أن الناتج القومي الألماني قد ارتفع إلى ما يزيد على الضعف, وفى ذات الوقت ارتفع عدد العاطلين إلى ما يزيد على الأربعة أضعاف(٨). وهنا نضيف على مقولته السابقة ما يتناسب مع الوضع في مصر. فنقول: «ليس النمو هو الذي يخلق فرص العمل, بل أن فرص **العمل الحقيقية** المتزايدة هي التي تخلق النمو». فأضفنا كلمة حقيقية هنا لأنه -كما قلنا من قبل- في بعض السنوات تلبى سياسة التشغيل بمصر- بعض الضغوط السياسية والمجتمعية, فتوظف الكثير من الأفراد في وظائف غير حقيقية, مما قد يؤدى إلى مشاكل اقتصادية أخرى, مثل شيوع ظاهرة البطالة المقنعة, وانخفاض معدلات النمو مرة أخرى.

(٨) هورست افهيلد «اقتصاد يغدق فقراً» ترجمة /عدنان عباس على , سلسلة عالم المعرفة , يصدرها المجلس الوطني للثقافة بالكويت العدد ٣٣٥ , يناير ٢٠٠٧ ص ٢٧، ٢٨.

ب- تزايد الدين العام وتفاقم أعباء خدمته:

أدى تزايد أعباء الدين العام المصري, إلى ضعف القدرة على توفير رأس المال اللازم للإنفاق الاستثماري وتمويل المشروعات , مما أثر على قدرة الأنشطة الاقتصادية بالدولة في توفير فرص عمل جديدة. ففي الفترة من «٢٠٠٢/٠١- ٢٠١١/١٠» ارتفع الدين العام المحلى من ٣٢٩ مليار جنيه في عام ٢٠٠١ إلى حوالي ١٠٤٥ مليار جنيه في عام ٢٠١١/١٠, كما يوضح ذلك الشكل رقم (٩), أي أكثر من ثلاثة أضعاف قيمته خلال عشر سنوات فقط. وإذا ما أضفنا رصيد الدين العام الخارجي البالغ ما يقرب من ٣٤مليار دولار في عام ٢٠١٠, أي ما يعادل ٢٠٠مليار جنيه تقريباً, فإن إجمالي الدين العام يصل إلى حوالي ١٢٤٥ مليار جنيه.

والجدير بالذكر هنا أن خطورة الدين العام لا تتوقف على تزايده بصورته المطردة فقط, بل فيما يترتب عليه من أعباء, حيث قد تصل فوائد الدين العام نسبة لا يستهان بها من إجمالي الإنفاق العام, إذ مثّلت فوائده حوالي ٢١من إجمالي المصروفات في عام ٢٠١١/١٠[٨].

ويوضح الشكل رقم (٩) التزايد المطرد لفوائد الدين العام في الفترة (٢٠٠٢/٠١ - ٢٠١١/١٠), إذ نجدها أخذت اتجاه صعودي خلال هذه الفترة , وهو ما أثر سلباً على قدرة الدولة في توجيه مواردها المالية إلى الاستثمارات العامة التي تتيح فرص عمل. ولقد خلصت دراسة إلى أهمية أن تسعى الدولة إلى عدم تراكم الدين العام، حيث يؤدى تراكمه إلى ضعف حساسيته للتغير في الناتج، مما يطيل الفترة الزمنية للسداد وهذا من شأنه مضاعفة نفقات خدمة الدين[٨].

---

(٨) ٨٥ مليار/٤٠١ مليار جنيه إجمالي المصروفات يساوي ٢١.
البنك المركز المصري، التقرير السنوي لعام ٢٠١٢/٢٠١١م، ص٧٢.
(٨) خيرية عبد الفتاح، دراسة العلاقة بين الدين العام المحلى والناتج المحلى الإجمالي في مصر، مجلة

شكل رقم (٩)

تطور قيمة الدين العام المحلي (بالمليار جنيه)

خلال الفترة (٢٠٠٢/٠١ – ٢٠١١/١٠)

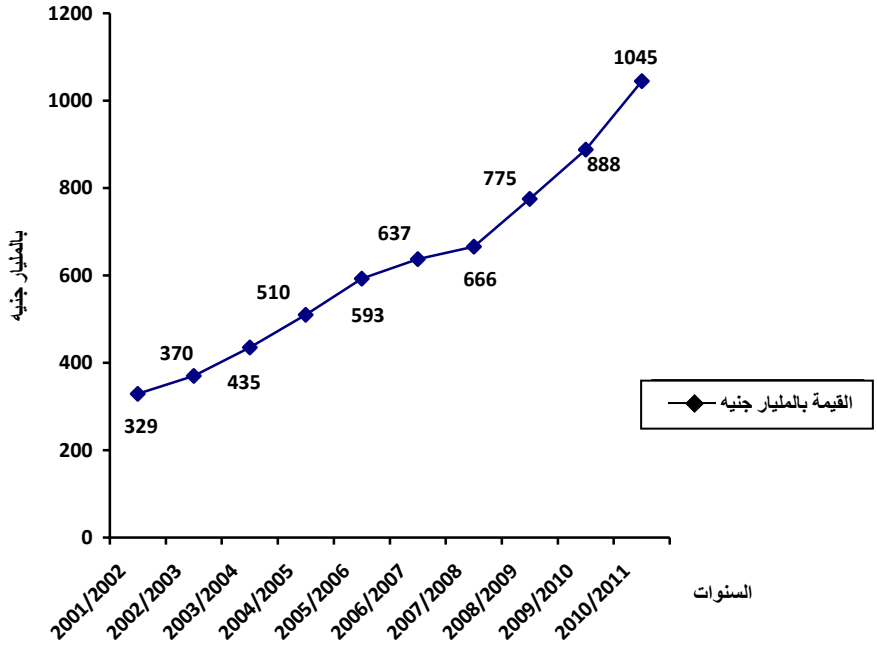

المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

مصر=> =المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، ٢٠٠٨، العدد ٤٩٢، ص ٣٣٦.

شكل رقم (١٠)

تطور قيمة فوائد الدين العام (محلي وخارجي) بالمليار جنيه

خلال الفترة (٢٠٠٢/٠١ - ٢٠١١/١٠)

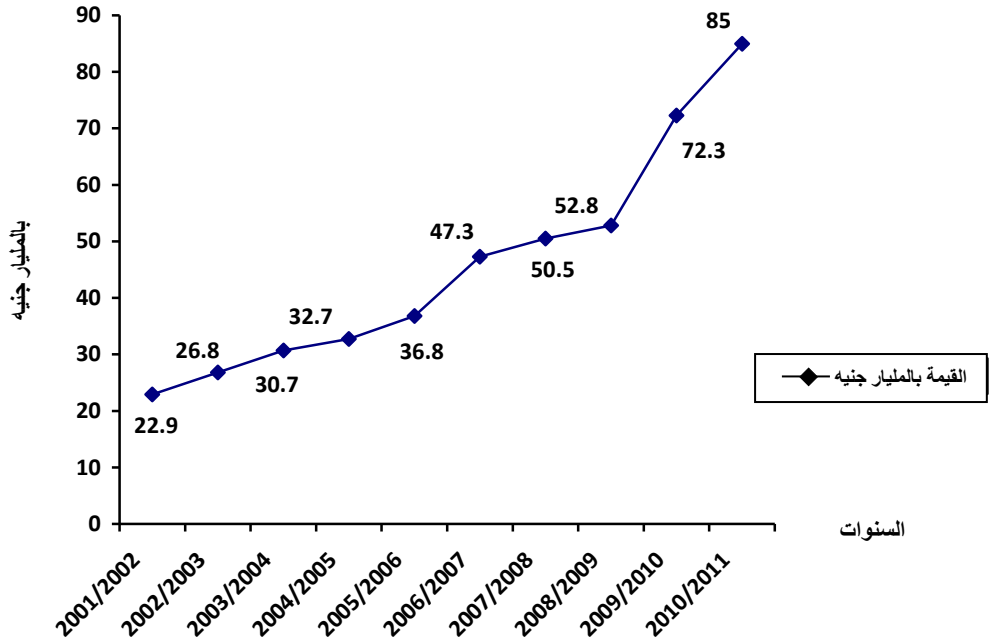

المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

ج- وجود اتجاهات انكماشية بالدول الصناعية المتقدمة إبان الأزمة المالية العالمية:

أدت الاتجاهات الانكماشية التي سادت العالم - إبان الأزمة المالية (٢٠٠٧ - ٢٠٠٨) - بطريق غير مباشر إلى انخفاض الطلب على العمالة المصرية بالداخل حيث بدأت الشرارة الأولى للأزمة المالية العالمية،حين أقدمت البنوك وجهات الإقراض بأمريكا على منح قروض عالية المخاطر , بدون ضمانات كافية مقابل سعر الفائدة

أعلى لتعظيم الربحية. وشجع جهات الإقراض على ذلك ازدهار السوق العقارية في الفترة من ٢٠٠١ -٢٠٠٦ فبلغت جملة هذه القروض ٧٠٠ مليار دولار.

ونتيجة لارتفاع سعر الفائدة وعجز المدينين عن سداد قروضهم العقارية , أدى ذلك إلى هبوط أسعار المنازل , فطفت الأزمة بوضوح مع بداية عام ٢٠٠٧ عندما تزايدت حالات التوقف عن السداد , وبروز ظاهرة استيلاء المقرضين على العقارات, وكثرت المواجهات بين المقترضين والبنوك.

وقد أسفر هذا الوضع عن اضطرار الأفراد والمؤسسات لبيع العقارات, فهبطت قيمتها , لزيادة المعروض عن الطلب , إذ زاد عدد المنازل المعروضة بنسبة ٧٥ عام٢٠٠٧[٨].

ومع تفاقم الأزمة في منتصف عام ٢٠٠٨ انخفض الأنفاق الاستثماري والاستهلاكي, لضعف قدرة البنوك على تمويل الشركات والأفراد, فأصيب الاقتصاد الأمريكي بحالة من الكساد , فانتقلت هذه الأزمة تدريجيا لباقي دول العالم, لارتباط كثير من المؤسسات المالية فيها بالسوق المالي الأمريكي فأصيب الاقتصاد العالمي في عام ٢٠٠٩ بحالة من الكساد , حيث امتدت آثار الأزمة إلى الاقتصاد العيني بعد أن كان أثرها على الاقتصاد المالي في عام ٢٠٠٨[٨] فانكمش الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي العالمي من حوالي ٣ في عام ٢٠٠٨ إلى (-٦. ٪) في عام ٢٠٠٩.

وقد جاء هذا الانخفاض كمحصلة لتراجع معدلات النمو في الدول المتقدمة

(٨) أمير الفونس عريان, أثر الأزمة المالية العالمية على أداء البنوك التجارية وبنوك الاستثمار على المستوى العالمي والإقليمي والمحلى, المؤتمر السنوي الرابع عشر، إدارة الأزمات والكوارث: الأزمة المالية العالمية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ديسمبر٢٠٠٩ص٣.

(٨) مزيد من التفصيل حول أثر الأزمة العالمية, يراجع:

- **Doaa Salman Abou, Global Financial effects on migrant workers: The case of MENA countries, L'Egypte contemporaine, societe Egyptienne d'Econmie ploitique de statistigue et de legislation, No. ٥٠١, Cairo ٢٠١١, pp ٣٥-٤٧.**

بشكل أكثر حده, حيث تحول معدل النمو في الدول المتقدمة من ٥. ٪ في عام ٢٠٠٨ إلى انكماش بنسبة (- ٦ , ٣) في عام ٢٠٠٩. وبالاتحاد الأوربي من ٦ , ٠ إلى (-٣ , ٤), وكذلك في اليابان من (-٢ , ١) إلى حوالي (-٥ , ٥). خلال نفس الفترة[٨]. وقد أفضى ذلك إلى انخفاض مستوى التشغيل، ومن ثم ارتفاع معدلات البطالة بالدول المتقدمة من ٨ , ٥ في عام ٢٠٠٨ إلى ١ , ٨ ٪ في عام٢٠٠٩. وتراجعت التدفقات المالية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية, وانكمشت صادرات الكثير من البلدان النامية لهذه الدول ومن بينها مصر, حيث انخفضت الصادرات السلعية إلى الواردات تدريجياً من حوالي ٦ , ٦٠ في عام ٢٠٠٦ إلى ٦ , ٥٥ في عام٢٠٠٨, ثم إلى حوالي ٧ , ٤٨ في عام ٢٠١٠[٨].

د - تناقص فرص العمل المتاحة بالدول العربية المستوعبة للعمالة المصرية

أثرت الأزمة العالمية على القطاع الاستخراجي في اقتصاديات الدول العربية, حيث انخفضت نسبة مساهمته في الناتج المحلى لهذه الدول من حوالي ٤٣ في عام ٢٠٠٨ إلى حوالي ٣٠ فقط في عام ٢٠٠٩. وذلك لانخفاض أسعار البترول خلال الأزمة المالية العالمية, وخاصة فيما بين عامي ٢٠٠٨ ,٢٠٠٩ - من حوالي ٤ , ٩٤دولار للبرميل في عام ٢٠٠٨ , إلى حوالي ٦١دولار في عام٢٠٠٩. هذا مما أدى إلى انخفاض مساهمة الإيرادات النفطية بالدول العربية من ٢ , ٧٥ من إجمالي الإيرادات العامة في عام ٢٠٠٨ إلى حوالي ٨ , ٦٠ في عام ٢٠٠٩[٨]. وهو ما أسفر عن تقلص الفوائض المالية للدول العربية , وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي , كما

(٨) جدول رقم (م/٤) بملحق البحث.
(٨) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء , الكتاب الإحصائي السنوي لعام ٢٠١٣، باب المؤشرات العامة، ص٢٤.
(٨) الجدول رقم (م/٥) بملحق البحث.

تقلصت أيضاً السيولة النقدية لدى القطاع المصرفي وقطاع الأعمال. فنتج عن ذلك كله تأجيل تنفيذ العديد من مشاريع التطوير العقاري, إذ تفيد تقارير دولية أن المشاريع التي تم تأجيلها أو تجميدها في دول مجلس التعاون في نهاية ٢٠٠٩ تقدر بحوالي ٥٧٥ مليار دولار[٨] , فنتج عن ذلك تقلص طلب البلاد العربية على العمالة الأجنبية بما فيها العمالة المصرية[٨].

ثانيًا: الأسباب الرئيسية لتفاقم البطالة بعد ثورة ٢٥ يناير

١- تراجع نسبة الاستثمارات المنفذة خلال الفترة (٢٠١٠/٠٩ - ٢٠١٢/١١):

لاشك أن الاستثمارات تلعب دوراً هاماً في خلق فرص عمل، إذ كلما ارتفع معدل نمو الاستثمارات المنفذة ازدادت فرص العمل المتاحة، وانخفض معدل البطالة، والعكس أيضا صحيح. وبتحليل نسبة الاستثمارات المنفذة إلى الناتج المحلى خلال الفترة من (٢٠٠٩/٠٨ - ٢٠١٢/٠١١) لوحظ أن هناك انخفاضاً مستمراً في نسبة هذه الاستثمارات من حوالى (١٩ إلى ١٤ ثم ١٠) خلال الأعوام (٢٠٠٩/٠٨، ٢٠١٠،١١/٠٩، ٢٠١٢/٢٠١٠) كما يوضح ذلك الشكل رقم (١١) وهو ما أدى إلى تراجع فرص العمل المتاحة وتزايد البطالة خلال الفترة محل الدراسة.

(٨) جامعة الدول العربية، التقرير العربي الموحد، الأمانة العامة, القاهرة, ٢٠١٠, ص٢٠٧.

(٨) مزيد من التفصيل يراجع:

- منظمة العمل العربية مؤتمر العمل العربي, (الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها على أسواق العمل العربية), الدورة السادسة والثلاثون, ملحق تقرير المدير العام, الأردن, ٥ - ١٢ أبريل ٢٠٠٩ , ص١٧٢ - ١٧٨.

شكل رقم (١١)

نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلى الإجمالي

خلال الفترة (٢٠٠٩/٠٨ - ٢٠١٢/١١)

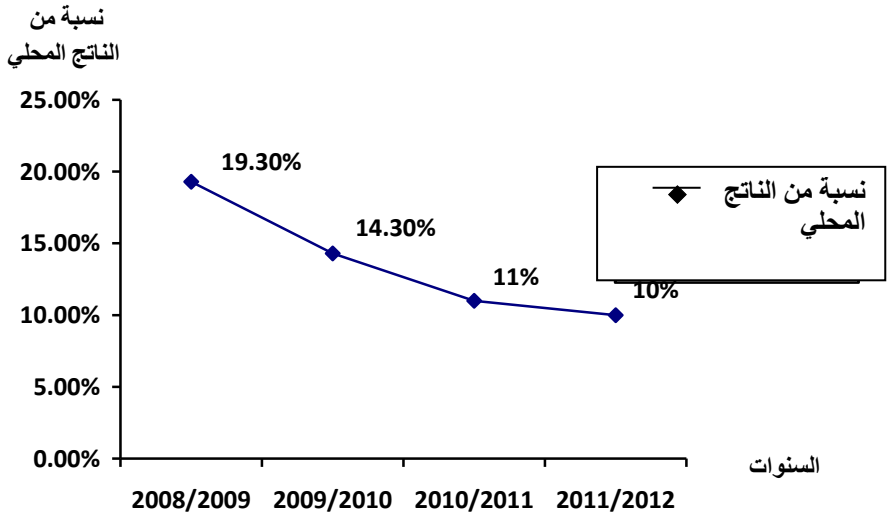

المصدر: النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي، العدد الأول، المجلد ٦٢، القاهرة ٢٠١٢، ص١٠٥.

كما تراجع صافى الاستثمار الأجنبي المباشر بمصر خلال نفس الفترة من حوالي ٤,٣ من إجمالي الناتج المحلى في عام ٢٠٠٩ إلى حوالي (١,٣,٩,٠,٨,٠) خلال الأعوام (٢٠١٠, ٢٠١١, ٢٠١٢) على التوالي, كما يوضح ذلك الشكل رقم(١٢).

شكل رقم (١٢)

صافى الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة من الناتج المحلي
خلال الفترة من (٢٠٠٩ – ٢٠١٢)

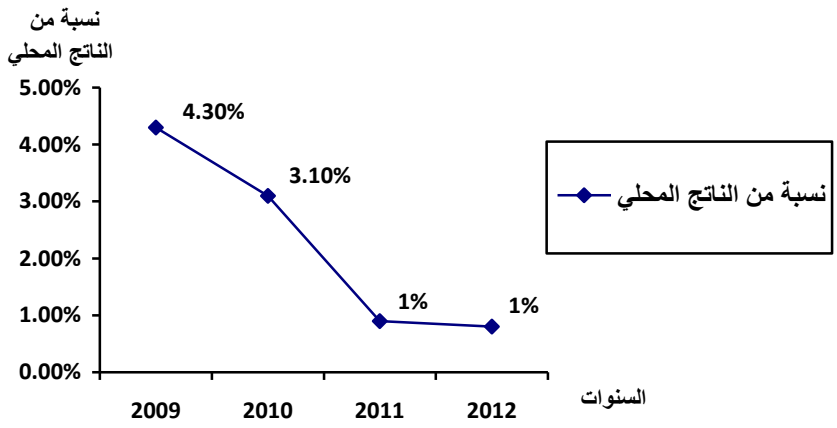

المصدر: الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، المؤشرات الكلية للاقتصاد المصري، ٢٠١٣م.

٢- تراجع مساهمة القطاع الخاص في استيعاب العمالة:

بتحليل المشتغلون وفقا للقطاع بمصر، لوحظ أن معدل نمو المشتغلين في القطاع الخاص والاستثماري شهد انخفاضاً ملحوظاً أعقاب ثورة ٢٥ يناير ؛ حيث انخفض ما حققه من نمو من ٤,٣ في عام ٢٠١٠ إلى حوالي (-٢,٧ ٪) في عام ٢٠١١، وفى عام ٢٠١٢ عاود الارتفاع مرة أخرى ليحقق معدل نمو إيجابي ولكنه لا يتعد ١ فقط، كما يوضح ذلك الشكل رقم (١٣). هذا في حين لوحظ أن القطاع الحكومي كان أقل تأثراً بأحداث الثورة فكان الانخفاض في معدل نمو المشتغلين به قليلا بالمقارنة بالقطاع الخاص في عام ٢٠١١، كما كان نصيبه من التشغيل أعلى من

القطاع الخاص في عام ٢٠١٢، وخاصة بعد تثبيت الذين كانوا يعملون به بعقود.

والوضع السابق يعكس زيادة تأثر القطاع الخاص للتقلبات الاقتصادية والسياسية والأمنية؛ حيث في ظل الاستقرار الأمني يكون أكثر نشاطاً واستيعابا للعمالة من القطاع الحكومي، والعكس أيضا صحيح في حالة عدم الاستقرار الأمني كما يوضح ذلك الشكل رقم (١٣).

شكل رقم (١٣)

معدل نمو المشتغلين وفقًا للقطاع

خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٢)

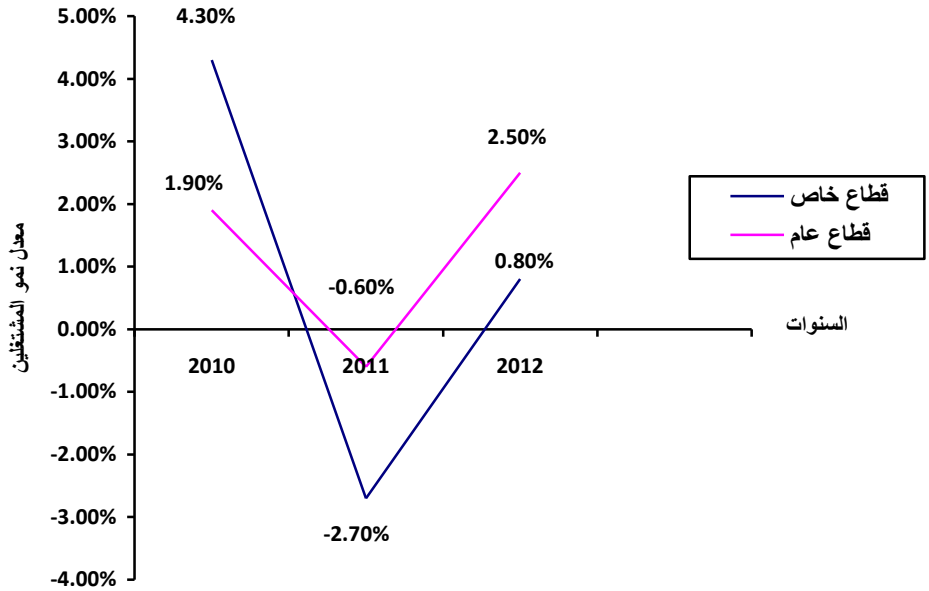

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث القوى العاملة، أعداد مختلفة.

٣- تراجع بعض الأنشطة الاقتصادية في استيعابها للعمالة:

بمتابعة معدل نمو المشتغلين وفقا للنشاط الاقتصادي أعقاب ثورة يناير كما يوضحها الجدول رقم (٧)، يلاحظ الآتي:

أ- **انخفاض إجمالي** معدل نمو المشتغلين وفقا للنشاط الاقتصادي من حوالي (٣,٧ إلى -٢، ثم ١,١) خلال الأعوام (٢٠١٠، ٢٠١٢،٢٠١١) على التوالي.

ب- إن من **أكثر الأنشطة** الاقتصادية **انخفاضا** في معدل تشغيل العمالة، متأثرة بثورة يناير: نشاط العقارات والتأجير، حيث بلغ معدل نمو المشتغلين به (-٢٧)، يليه نشاط الصناعات التحويلية (-٤,٢٠)، ثم نشاط الغذاء والإقامة (-١,١٢).

والجدير بالذكر هنا، أن هذه القطاعات الثلاثة هي القطاعات التي يسهم فيها القطاع الخاص بنسبة أكبر من القطاع العام. ولذلك كانت أكثر تأثراً بأحداث ثورة يناير، وهو ما يؤكد ما سبق استنتجه من أن القطاع الخاص كان أشد تأثراً بأحداث الثورة عن القطاع العام.

كما يلاحظ أن نشاطا (خدمات الغذاء والإقامة)، و(العقارات والتأجير) هما النشاطان الأكثر ارتباطا بقطاع السياحة تلك القطاع الذي تأثر بدرجة كبيرة بأحداث ثورة يناير عن باقي القطاعات الأخرى. حيث تراجعت مساهمته في الناتج المحلى الإجمالي خلال نفس الفترة من حوالي (٣,٥ إلى ٥,٤، ثم ٧,٣) من إجمالي الناتج المحلى خلال الأعوام (٢٠١٠/٠٩، ٢٠١١/١٠، ٢٠١٢/١١) على التوالي[٨].

(٨) جدول رقم (م/٦) بالملحق.

جدول رقم (٧)

معدل نمو المشتغلين وفقًا للنشاط الاقتصادي

خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٢)

النشـــــاط	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الزراعة والصيد واستغلال الغابات وقطع الأشجار وصيد الأسماك.	٢,٢-	١,٢	٦,٢-
التعدين واستغلال المحاجر.	٤٥,٥	٥,٣	١٨,٨-
الصناعات التحويلية.	٨,٤	٢٠,٤-	١٤,٢
إمدادات الكهرباء، الغاز والبخار، امتدادات تكييف الهواء.	٢٩,٩	٢,٣-	٢,٦-
الإمداد المائي وشبكات الصرف الصحي وإدارة معالجة النفايات.	٢٩,٩	١٤,٧	٧,٩-
التشييد والبناء.	١٠,٤	٠,٨	٢,٩
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات وا ـلدراجات النارية.	٩,٣	٤,٥-	٠,٥
النقل والتخزين.	١,٨-	٩	٢,٨
خدمات الغذاء والإقامة.	١٧,٣	١٢,١-	١١,٩
المعلومات والاتصالات.	١,٤	٦,٤-	٢,١
الوساطة المالية والتأمين.	٥,٢-	٤,٣	٢,٩-
العقارات والتأجير.	١٣,٧	٢٧,٢-	٤٦,١
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة.	٤,١	٤,٨	٨,٩-
الأنشطة الإدارية وخدمات الدعم.	١٣,٢	٣-	٩,٦-
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	٢,٢-	٠,٣	١,٤
التعليم.	٠,٤	١,٥	٥,٣
الصحة وأنشطة العمل الاجتماعي.	٩,٢	٢,٢	٦,٧
أنشطة الفنون والإبداع والتسلية.	٢,٩	١٠,٥	٤,٦
أنشطة الخدمات الأخرى.	٢,٢	٤,٢-	٦,٥
خدمات أفراد الخدمة المنزلية الخاصة للأسر.	٧٩,١	١٥,٤-	٥٤,٥
الإجمالي	٣,٧	٢-	١,١

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث القوى العاملة، أعداد

مختلفة.

٤- تدني كفاءة سوق العمل بمصر:

تتصف ظروف العمل بمصر في الكثير من التقارير بالتدهور، وخاصة بالقطاع غير الرسمي الذي يعمل به أكثر من ٥٥ من العمالة[٨]، وكذلك القطاع الخاص الرسمي، حيث لا توجد الوسائل الكافية التي تضمن حقوق العمالة، مثل ظروف العمل القاسية، والتسريح الجماعي غير المبرر للعمالة، وغيرها من العوامل التي كانت سببا رئيسا لآلاف التظاهرات التي قادها العمال على مدار الأعوام التي أعقبت الثورة.

ورغم الوضع السابق لم تقدم الدولة ما يعمل على معالجة ظروف سوق العمل في مصر، إذ سياسة الدولة تتجاهل وجود القطاع غير الرسمي، كما أن الإطار القانوني لحماية حقوق العمالة في القطاع الخاص مازال ضعيفا.

ولذا شهدت الحركة العمالية ١٩٦٩ احتجاجا عام ٢٠١٢، تمثل ٥١,٦ من إجمالي الاحتجاجات التي تمت خلال هذا العام.شكّلت الاحتجاجات بالقطاع الحكومي حوالي ٦٨,٨ من هذه الاحتجاجات العمالية. هذا رغم تحسن ظروف العمل به، عما هو عليه بالقطاع الخاص والقطاع غير الرسمي، بينما بلغت الاحتجاجات بالقطاع العام والأعمال العام حوالي ١١,٢، وبالقطاع الخاص نحو ٢٠ من إجمالي هذه الاحتجاجات العمالية. وهو ما يفيد تدنى كفاءة سوق العمل بمصر.

وبتحليل أسباب هذه الاحتجاجات العمالية وجد أنها تنحصر في:

- المطالبة بتحسين الأجور وزيادتها، وصرف الحوافز والبدلات والأرباح، ورفع الكفاءات السنوية.

(٨) د. إنخيل- اوردينولا وك. تانابى، المحددات الجزئية للعمالة غير الرسمية في الشرق الوسط وشمال إفريقيا، البنك الدولي، يناير ٢٠١٢.

http.//siteresources.worldbank.org/socialprotection/Resources/sp-Discussion-papers/labor.market-dp/١٢٠/pdf

- مشاكل العمالة المؤقتة، والمطالبة بالتثبيت وإيجاد فرص عمل، والمطالبة بإحلال العمالة المصرية محل العمالة الأجنبية.
- الفصل التعسفي والمطالبة بالعودة للعمل.
- النقل التعسفي وسوء المعاملة.
- احتجاجات ضد الفساد وسوء الإدارة.
- المطالبة بتشغيل المصانع المغلقة، وعودة شركات القطاع العام التي تم خصخصتها.
- سوء علاقات العمل، وتأخر المستحقات المالية للعمال، والمطالبة بالمساواة بين العاملين، والمطالبة بتعديل عقود العمل(٨).

ورغم أن هذه الاحتجاجات تعكس حاجة المجتمع لتطوير قوانين وتشريعات العمل اللائق، وتنفيذ الالتزامات الواردة باتفاقيات منظمة العمل الدولية. إلا أن تزايد هذه الاحتجاجات هي ذاتها التي ساعدت على تفاقم البطالة بمصر.عقب ثورة يناير، إذ نتج عنها غلق الكثير من المصانع، وتسريح الآلاف من العمالة، وتراجع حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية(٨).

ومن التقارير التي أشارت إلى تراجع كفاءة سوق العمل بمصر، تقرير التنافسية العالمي، حيث أوضح أن مصر.جاءت في مرتبة متأخرة للغاية، إذ بلغ المؤشر الإجمالي

(٨) أميرة خليل، وآخرون، الاحتجاجات العمالية في مصر، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠١٢م.

(٨) مزيد من التفصيل عن الآثار السلبية لثورة ٢٥ يناير، يراجع:

- محمد عيد حسونة، خطط الإصلاح الاقتصادي ودورها في الحد من الآثار السلبية لثورة ٢٥ يناير (رؤية إسلامية)، ندوة الأسباب الاقتصادية لثورات الربيع العربي وخطط الإصلاح (الحالة المصرية)، كلية التجارة (بنين)، جامعة الأزهر، ٧-٨ محرم ١٤٣٤ه، ٢١-٢٢ نوفمبر ٢٠١٢م، ص ١٠٠-١٠٥.

لكفاءة سوق العمل بمصر- حوالي ٣,٠٦ نقطة فقط في عام ٢٠١٢، وجاء ترتيبها ١٤٢ من بين ١٤٤ دولة، كما يوضح ذلك الجدول التالي رقم(٨).

جدول رقم (٨)

مؤشر كفاءة سوق العمل لعام ٢٠١٢م

المؤشر	القيمة*	المرتبة
المؤشر الإجمالي لكفاءة سوق العمل (نقطة).	٣,٠٦	١٤٢
المكونات الفرعية للمؤشر		
العلاقة بين العامل وصاحب العمل (نقطة).	٣,٦	١٢٨
مرونة تحديد الأجور (نقطة).	٥,٢	٥٥
ممارسات التوظيف والاستغناء عن العمالة (نقطة).	٣,٣	١١٦
تكلفة إنهاء خدمة العامل (أسبوع للراتب).	٣٧	١٣٢
الأجور والإنتاجية (نقطة).	٣,٤	١١٢
الاعتماد على المديرين الأكفاء (نقطة).	٣,٣	١٣٤
هجرة العقول (نقطة).	٢,٢	١٣٢
مشاركة المرأة في قوة العمل (٪).	٥,٣٢	١٣٩

*** تتراوح قيمة المؤشر بين (٧-١) درجات، ويعبر الواحد عن التدني التام في كفاءة سوق العمل، و٧ تعبر عن التميز التام في كفاءة سوق العمل.**

Source: world Economic Forum, The Global competitiveness Report ٢٠١٢, P١٨:١٩.

المبحث الثالث
الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة

تعتبر البطالة من أخطر المشكلات التي تواجه مختلف دول العالم، ولا تتمثل خطورتها في مجرد التزايد المستمر في أعداد العاطلين وخاصة من المتعلمين، ولا فيما ينجم عنها من إهدار للموارد البشرية وغيرها من فرص تنموية، ولكن أيضاً فيما يتمخض عنها من آثار اجتماعية وسياسية أشد خطورة تهدد كيان المجتمع،حيث تساعد البطالة على تهيئة المناخ المناسب لنمو التطرف والعنف وانتشار الجريمة بين المحرومين من الدخل المناسب،خاصة ممن يقعون تحت خط الفقر.

أولاً: الآثار الاقتصادية:

البطالة تعنى حرمان الشخص العاطل من مصدر معيشته، وإهدار للموارد البشرية التي كان من الممكن أن تساهم في عملية التنمية، بما في ذالك فقدان للموارد المالية التي أنفقت على العنصر البشرى من سن الطفولة حتى عمر الإنتاج. بالإضافة إلى ما تؤديه من سلبيات أخرى، وهو ما سنتناوله على النحو التالي:

١- الناتج المفقود:

إن انتشار البطالة في دولة ما تترك أثاراً سلبية على كمية الإنتاج من السلع والخدمات؛ فالبطالة تعنى حرمان الاقتصاد القومي من مساهمات جانب من موارده المتاحة، وبالتالي انخفاض حجم الناتج القومي المحتمل؛ ففي الولايات المتحدة قدّر (سامولسن) الناتج المفقود بسبب البطالة خلال الفترة من (١٩٧٥- ١٩٨٤) بحوالي ١٣٥٤ مليار دولار، وذلك حينما بلغ معدل البطالة حوالي ٧,٧ فقط[٨].

(٨) رمزي زكى، الاقتصادي السياسي للبطالة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، العدد ٢٢٦، أكتوبر ١٩٩٧، ص ٤٦٤.

وفي مصر. قد يؤدي ما يتراوح ما بين ٣ , ٢ مليون و٤ , ٣ مليون متعطل سنويا خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٠٩) إلى حرمان الاقتصاد المصري من ناتج محتمل يقدر بحوالي ٤٠٧ مليار جنيه خلال أربعة أعوام فقط، أي ما يمثل حوالي ١٢ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٠٩)[٨]. كما يوضح ذلك الجدول رقم (٩).

جدول رقم (٩)

الناتج المفقود بسبب البطالة

خلال الفترة (٢٠٠٩/٠٨ -٢٠١٢/١١)

بيان / السنوات	الناتج المحلي بالمليون جنيه (١)	عدد العمالة بالمليون (٢)	الناتج المتوسط للعامل بالجنيه (٣)	عدد الأفراد المتعطلين بالمليون (٤)	إجمالي الناتج المحلي المفقود بالمليون (٥)
٢٠٠٩	٧٩٦٦٠٠	٢٢,٩٧٥	٣٤٦٧٢,٥	٢,٣٧٨	٨٢٤٥١,٢
٢٠١٠	٨٣٧٧٧٠,٣	٢٣,٨٢٩	٣٥١٥٧,٦	٢,٣٥١	٨٢٦٥٥,٥
٢٠١١	٨٥٣٩٧٠,٢	٢٣,٤٣٥٩	٣٦٤٣٨,٥	٣,١٨٣٤	١١٥٩٩٨,٣
٢٠١٢	٨٧٣٠٥٤,٣	٢٣,٥٩٥٧	٣٧٠٠٠,٥	٣,٣٤٢٤٨	١٢٦٧١٩,٣
	٣٣٦١٣٩٤,٨				٤٠٧٨٢٤,٣

المصدر: ١- البنك المركزي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة (الناتج المحلي بالأسعار الثابتة ٢٠٠٧/٠٦).

٢، ٤- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، بحث القوى العاملة، أعداد مختلفة.

٣، ٥- محسوبة بمعرفة الباحث.

(٨) المتوسط السنوي للناتج المفقود = ٤٠٧٨٢٤,٣/ ٤ سنوات = ١٠١٩٥٦ سنويا
والمتوسط السنوي للناتج المحلي = ٣٣٦١٣٩٤,٨/ ٤ سنوات = ٨٤٠٣٤٨,٧ سنويا.
إذاً نسبة الناتج المحلي المفقود يقدر بحوالي (١٠١٩٥٦ /٨٤٠٣٤٨,٧ ×١٠٠) =١ , ١٢ ٪من الناتج المحلي الإجمالي سنويا.

والجدير بالذكر أن انتشار البطالة بين المتعلمين بصفة خاصة، يعني في ذات الوقت تبديد للموارد المنفقة على التعليم (والتي كان من الممكن توجيهها لخلق فرص عمل جديدة)، بل وأيضا قد يصل الأمر إلى أن يصبح العائد من هذه التكاليف قيمة سالبة وذلك في حالة ما إذا مثّلت البطالة بين المتعلمين تهديدا لأمن واستقرار المجتمع، وهو الأمر الذي تؤكده معظم الدراسات الاجتماعية.

٢- تضخم ظاهرة التكدس الوظيفي وعمل الشباب بأنشطة هامشية:

إن اتساع ظاهرة البطالة السافرة بين الخريجين شكلت ضغطاً على سياسة تشغيل الخريجين، التي عملت على تكديسهم بالقطاع الحكومي، فأدت إلى تفاقم ظاهرة البطالة المقنعة بين جميع وحداته وأجهزته وهيئاته. فأسفرت عن خلق جهاز بيروقراطي ضخم، يضم كافة صور البطالة المقنعة، والاستغلال غير الأمثل لقوة العمل، ويشكل عقبة حقيقية تعترض الإصلاحات الضرورية في القطاع الحكومي والعام. بالإضافة إلى تحمل أجور مدفوعة لأعداد من العمالة لا تساهم بصورة حقيقية في إنتاج السلع والخدمات. وهذا يوضح قيمة الخسارة الاقتصادية المضاعفة سواء من ناحية تحمل قيمة الأجور، أو من ناحية زيادة حجم الطلب الاستهلاكي، وبالتالي زيادة حدة القوة التضخمية(٨).

وبتراجع سياسة الدولة نحو تشغيل الخريجين، وانخفاض فرص العمل بالقطاعات الإنتاجية، توجه قطاع كبير من الشباب للعمل بأنشطة هامشية وخدمية، فأصبحت تلك الأنشطة ملجأ يمتص قوة العمل الشابة التي يحتاج إليها المجتمع، مما يمثل هدرًا لجزءً كبيرًا من موارد الدولة البشرية والمالية. وفي هذا الشأن يشير تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠ بأن حوالي ٢٥ من إجمالي المشتغلين بمصر يعملون بدون

(٨) حلمي سلامة قنديل، مرجع سابق، ٢١، ٢٢.

أجر بمهنة الآباء (القطاع غير المنظم) وهم من فئة الفقراء، ومن غير الفقراء تبلغ نسبتهم حوالي ١٩[٨]. كما يقدرها بحث القوى العاملة بين جميع الشباب في الفئة العمرية من ١٢ – ٢٩ سنة بحوالي ١٩,٥ من إجمالي المشتغلين في عام ٢٠١٢ كما يوضحها الجدول رقم (١٠).

جدول رقم (١٠)

التوزيع النسبي للمشتغلين

في الفئة العمرية من (١٢ – ٢٩) سنة في عام ٢٠١٢م

بيان	عامل بأجر	صاحب عمل	يعمل لحسابه	عامل بدون أجر	إجمالي المشتغلين (١٢-٢٩) سنة
عدد	٢٠٦٧٦	١٦٧١	٣٠٣٩	٦١٧٢	٣١٥٥٨
نسبة	٦٥,٦	٥,٣	٩,٦	١٩,٥	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة، لعام ٢٠١٢م، القاهرة، أبريل ٢٠١٣م.

٣- انتشار ظاهرة الفقر:

يعرف الفقر بأنه حالة من الحرمان من الحياة اللائقة التي يتطلع الفرد أو المجتمع إلى التمتع بها. والفقر لا يعني فقط الافتقار إلى ما هو ضروري لتحقيق

(٨) جدول رقم (م/٧) بملحق البحث.

الرفاهية المادية للفرد ولكنه يعني أيضا الحرمان من الفرص والاختيارات الأساسية، مثل خوض حياة مديدة وسليمة صحيًا وخلاقة، والحصول على دخل لائق، والتمتع بالحرية، والكرامة واحترام الذات، واحترم الآخرين(٨).

وتؤدي البطالة إلى حرمان الفرد من مصدر دخل يعينه على العيش في الحياة،كما أن، تغير مستوى التشغيل يعمل على تغير مستوى الأجور في نفس الاتجاه، ليس بالنسبة للإضافات الجديدة فقط من حجم العمالة،بل أيضاً بالنسبة للعاملين القدامى؛ إذ أن البطالة تعمل على حصولهم على دخل منخفض قد لا يفي بحاجاتهم الضرورية(٨). وفي مصر أكدت أكثر من دراسة على أن اتجاه الفقر في مصر يتفاقم بتفاقم البطالة(٨).

كما أشار تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠ أن نسبة الفقر كانت أعلى وسط الأسر المكونة حديثا (الفئة العمرية ١٨ – ٢٩ سنة) وهم فئة الشباب الذين يبحثون عن عمل لأول مرة، والذين يعانون أكثر من غيرهم من البطالة(٨). ولقد صرّح الشباب- بالتقرير السابق- داخل هذه الفئة العمرية بأنهم مضطرون قبول أي وظائف متاحة، رغم أن معظمها غير مستقرة، وفي نفس الوقت منخفضة الأجر نتيجة

(٨) معهد التخطيط القومي، تقرير التنمية البشرية بمصر لعام ٢٠١٠، القاهرة، ص ٧٨.
(٨) محمد صفي الدين أبو العز، وآخرون، مشكلة البطالة في الوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٢، ص ١٥٨.
(٨) مزيد من التفصيل:
- منظمة العمل الدولية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نحو إستراتيجية وبرامج لخلق فرص توظيف جديدة والحد من الفقر في مصر، ١٩٩٧، ص ٢٠، ٢١.
- عزت حجازي، سوء توزيع الثروة والناتج الاجتماعي، المؤتمر السنوي السابع، قضايا الفقر والفقراء في مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٢- ٢٤ مايو ٢٠٠٧، القاهرة، ٢٦- ٣٦.
- ليلى عبد الجواد، الفقر وعلاقته بالحالة التعليمية، المرجع السابق، ٢٦٤- ٢٨٦.
(٨) جدول رقم (م/٨) بملحق البحث.

انتشار البطالة، وبهذه الطريقة لا يستطيع الشباب تنظيم حياتهم، ووضعهم هذا يعتبر غير مستقر ويتأثر بكافة أنواع التغيرات الداخلية والخارجية، سواء كانت سياسية أو اقتصادية(٨). وفي نفس السياق أشارت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى الارتفاع التدريجي لمعدل الفقر في مصر- من حوالي ٦ , ٢٠ في عام ٢٠٠٩/٠٨ إلى حوالي ٢ , ٢٥ في عام ١٠١١/١٠(٨).

ثانيًا: أهم الآثار الاجتماعية والسياسية للبطالة

لا تتوقف الآثار السلبية للبطالة على الجانب الاقتصادي،لأن بطالة الشخص تعني في ذات الوقت حرمانه من الشعور بقيمته الاجتماعية وجدوى وجوده في الحياة، فليس ثمة أكثر إيلاما من الإحساس بالإحباط والفشل الذي يؤدي بدوره إلى بروز الكثير من المظاهر الاجتماعية والسياسية السيئة، مثل انتشار الجريمة، وضعف الانتماء للوطن، والتفكك الأسري، وعمالة الأطفال، والتطرف والعنف، وغيرها من المظاهر الاجتماعية والسياسية الخطيرة.

١- انتشار الجريمة:

تعتبر البطالة من أهم العوامل المهيأة لمناخ الجريمة والانحراف،إذ يربط علماء الاقتصاد بين الجريمة والدورات الاقتصادية، ففي فترات الكساد تزداد البطالة والفقر، وبالتالي تكثر الجرائم، وفي دراسة إحصائية اتضح أن ٢٥ من أطفال المناطق الفقيرة يجنحون للجريمة، بينما لا تتجاوز هذه النسبة ١ في المناطق الغنية(٨).

كما بينت دراسة أخرى أن الحاجة إلى المال كانت الدافع لحوالي ٦٩ من جرائم

(٨) معهد التخطيط القومي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠ مرجع سابق، ص ٧٨.
(٨) الجهاز المركزي للتعبئة العمة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي لعام ٢٠١٣، جدول (٥/٢٢).
(٨) كمال توفيق خطاب، دور الاقتصاد الإسلامي في مكافحة الجريمة، مؤتمر العلوم الاجتماعية غي مكافحة جرائم العنف في المجتمعات الإسلامية، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، القاهرة، ٤-٦ ربيع أول١٤١٩هـ الموافق ٢٨-٣٠ يونيو١٩٩٨، الجزء الثاني، ص ٤.

العاطلين[٨]، مما يبين أن المستوى الاقتصادي المنخفض يتسبب في اتجاه بعض الأفراد نحو السلوك المنحرف، فالإنسان العاطل عن العمل الذي لا يستطيع أن يفي بالاحتياجات الأساسية له ولأسرته، قد يمتلكه شعور بالإحباط واليأس الذي يؤدي به أحيانا إلى العدوان، وإذا ما أحس العاطل عن العمل بمسئوليته عن بطالته، فقد يصاب بالأمراض النفسية. أما إذا أرجع أسبابها إلى الآخرين فإنه يتجه إلى العدوان عليهم وعلى ممتلكاتهم، أو يشبع حاجاته بالعنف (كالاغتصاب والسرقة وغيرها).

ونتيجة لغياب الأمن بعد الثورة، وانتشار البطالة والفقر،ارتفعت نسبة الجريمة بمصر، بل المثير للانتباه أن بعض مرتكبي هذه الجرائم أشخاص متعلمين لم يرتكبوا جرائم من قبل. حيث ارتفعت معدلات الجريمة بداية الثورة بنسبة ٢٠٠ خلال شهري (فبراير، ومارس)، وبنسبة ٣٠٠ أثناء شهر إبريل من عام ٢٠١١، مقارنة بمعدلاتها في الأشهر نفسها من عام ٢٠١٠[٨]. وفي نفس السياق أكد تقرير عن المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية على ارتفاع أعداد المسجلين في ارتكاب جرائم بنسبة ٥٥. كما أشار مصدر آخر أن ٦٥ من الجرائم ترتكب لجناه لأول مرة، بمعنى ليس لهم سجل جنائي، ولا توجد عنهم معلومات جنائية.

كما أجمعت كل المصادر بأن أغلب الجرائم المرتكبة تعود إلى عوامل عديدة من أهمها انتشار البطالة والفقر، والإحساس بعدم العدالة الاجتماعية. وأن فئة الشباب هي أكثر الفئات ارتكابًا لهذه الجرائم. ويعتبر تأخر سن الزواج من الآثار السلبية للبطالة[*]، ومن الأسباب التي تدفع غير الملتزمين دينيا للوقوع في جرائم التحرش وهتك العرض. ولقد أظهر تقرير التنمية البشرية أن ٥٠ من المبحوثات الشابات

(٨) أجريت هذه الدراسة على ثلاث دول عربية (تونس- السودان- مصر).

(٨) www.alwatanvoice.com/News/٢٠١١/٥/١٣/١٧٦٣٠٢.hlml

(*) بلغت نسبة الأفراد في سن الزواج ولم يتزوجوا حوالي ٤ ,٢٩.

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، ٢٠١٣م، جدول (٢٠-٢).

تعرضن للتحرش الجنسي سواء بالقول أو بالفعل[٨]. ولقد قام الإعلام بنشر قصص حية عن تنامي مثل هذه الحوادث بعد الثورة، مما أدى إلى الشعور بالقلق والخوف بين الفتيات.

٢- التفكك الأسري:

تعتبر البطالة من الأسباب الرئيسة التي تؤدي التفكك إلى الأسري وارتفاع نسبة الطلاق بالمجتمع، وذلك لأن العاطل عن العمل إذا كان **أباً** فإن بطالته تؤدى بالضرورة إلى إضعاف مكانته بالأسرة، وذلك لعجزه عن الوفاء باحتياجاتها، ونظرا لما يترتب على البطالة من إحساس بالضآلة وفقدان الاحترام والثقة بالذات، يصاب المتعطل بتوترات نفسية شديدة فيكون شديد العدوانية تجاه الزوجة والأبناء، وذلك تأكيداً لذاته،ومحاولة لاستعادة الثقة بالنفس واحترامهم له، فتكثر الخلافات العائلية مما قد تؤدى إلى الطلاق وتفكك الأسرة.

أمّا إذا كان العاطل عن العمل **ابناً** فإنه يظل عالة على أسرته، عاجزا عن تكوين أسرة جديدة، فتنعكس حالته النفسية على سلوكياته داخل الأسرة، فيسبب لها العديد من المشكلات التي قد تفضي بهم في آخر الأمر إلى الطلاق. وفي السنوات الأخيرة أظهرت بيانات الجهاز المركزي تزايد حالات الطلاق بصورة مطردة من(٨٤ ألف إلى ١٤١ألف ثم ١٥٥ ألف) خلال الأعوام (٢٠١٢،٢٠٠٩،٢٠٠٨) على التوالي[٨].

٣- عمالة الأطفال:

العوامل التي ساهمت في وجود عمالة الأطفال في مصر إمّا **تعليمية** أو ذات **طابع اقتصادي**[٨]، وكلاهما يرجع إلى تفاقم البطالة:

- فتزايد البطالة بين المتعلمين بصفة خاصة، يعمل على تزايد نسبة التسرب من

(٨) معهد التخطيط القومي، تقرير التنمية البشرية، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٠م، مرجع سابق، ص٧.
(٨) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، لعام ٢٠١٣.
(٨) حلمي سلامة قنديل، مرجع سابق، ص ٢٦، ٢٧.

العمليـة التعليميـة، ويـؤدي بالتـالي إلى عمالـة الأطفـال – خاصـة بـين الأسر الفقيرة– بدعوى عدم جدوى التعليم المنتهى أخيراً بالبطالة.

- كما أن انخفاض المستوى الاقتصادي بين كثير من الأسر – الذي هو الدفع الرئيسي لعمالة الأطفال – مرجعه انتشار البطالة؛ إذ أن زيادة البطالة تؤدي إلى انخفاض الأجور وحصول أرباب الأسر على دخول منخفضة لا تكفى أحياناً متطلبات الحياة الضرورية مما يدفع بأطفال هذه الأسر للعمل. ولقد أوضح المسح القومي لعمالة الأطفال أن انخفاض الدخل كان وراء عمالة حوالي ٥ , ٤١ من إجمالي الأطفال العاملين في مصر، البالغ عددهم حوالي ٨ , ١ مليون طفل في عام ٢٠١٠[٨].

والجدير بالذكر هنا أن مساوئ عمالة الأطفال لا تنحصر فيما ينتج عنها من آثار ضارة بصحة الأطفال، بل فيما ينجم عنها أيضا من ضيق فرص العمل أمام البالغين، مما قد يؤدى إلى مزيد من البطالة بين الكبار.

٤– ضعف الانتماء للوطن والتطرف والعنف:

يقوم عنصر الانتماء بدور بالغ الأهمية في إنجاز الأهداف القومية للمجتمع. غير أن هناك عوامل عديدة تضعف من هذا الشعور، وتعتبر البطالة من أهم هذه العوامل؛ حيث تخلق حالة من عدم الاستقرار النفسي والعاطفي خاصة لدى الشباب، وتشعرهم بالضياع والكراهية للمجتمع، فيصبحون فريسة سهلة للقيادات المتطرفة. وقد أوضح بحث في التسعينات أن ٥ , ٩٣ من المبحوثين يوافقون على أن للبطالة انعكاسات سلبية على الانتماء للوطن[٨].

(٨) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الأطفال العاملين في مصر، نتائج المسح القومي لعمالة الأطفال، القاهرة ٢٠١٢.

(٨) المجلس الأعلى للشباب والرياضة، بطالة الشباب وعمالة النشء وأثرها على التنمية الشاملة، الإدارة المركزية للبحوث الشبابية، القاهرة، ١٩٩٣، ص ١١٤.

كما تعتبر البطالة رافدا رئيسا يغذى ظاهرة العنف، لأنها غالبا ما تكون سببا في الأزمات النفسية والاجتماعية والاقتصادية، التي تجعل بعض الأفراد يفرجون عن ضائقتهم بتصرفات عنيفة نحو الآخرين، خاصة في ظل تزايد التيارات المتطرفة التي تعادي النظام الحاكم، وتسعى لاستقطاب هؤلاء المتعطلين لإسقاط هذا النظام. وهناك أكثر من دراسة – منذ التسعينات وحتى العقد الأول من الألفية الثالثة – أكدت على ارتباط ظاهرة العنف بالبطالة؛ ففي التسعينات أوضحت دراسة أمنية، أن تصاعد ظاهرة العنف في مصر ارتبط بزيادة البطالة، فبينما لم تشهد البلاد عبر سبعين عاما (١٩٠٠ – ١٩٧٠) سوى عشرين عملية إرهابية، تضاعفت هذه العمليات في فترة التسعينات(٨). كما أوضحت دراسة حديثة أخرى أن تأثير البطالة على الإرهاب كان مباشرا وفوريا ؛حيث تزايدها يؤدي إلى تنامي الأنشطة الإرهابية،وتعتبر أداة تستخدمها المنظمات الإرهابية في اجتذاب أعضائها(٨).

وتعتبر بعض الجماعات المتطرفة دينيا أن تخريب المجتمع وتقويض دعائمه من الواجبات الشرعية، لأنه مجتمع جاهلي ينبغي أن يحطم، ولذا استحلت لنفسها العديد من وسائل التخريب وإتلاف الأموال العامة، وتحطيم منشآت الدولة ومؤسساتها. وهذه الجماعات بصفة عامة يلجئون إلى أسلوب التفجير بنسبة ٤٦، والهجوم بنسبة ٢٢ والاغتيالات بنسبة ٥ , ٩(٨).

وإذا كانت البطالة تعتبر من أسباب تصاعد ظاهرة العنف في مصر، فإن

(٨) محمد على حيدر، مختصر الدراسات الأمنية، المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض، ١٩٩٢، ص١٩١- ١٩٣.

(٨) محمد عبد الحميد شهاب، قياس درجة استجابة النشاط الإرهابي للمتغيرات الاقتصادية، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي، القاهرة، ٢٠١١، العدد٥٠٣، ص٣٧-٤٠.

(٨) حمدي عبد العظيم، الآثار الاقتصادية لظاهرة التكفير، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة ٢٠١٢، العدد ٥٠٨، ص ٢٦، ٢٧.

التطرف والعنف يؤديان في نفس الوقت إلى مزيد من البطالة ؛ حيث في ظل تصاعد ظاهرة العنف تضطر الدولة إلى زيادة نفقات الأمن، في وقت تواجه فيه نقصا في الموارد المالية، مما يؤثر على نسبة الموارد المخصصة للأنشطة الإنتاجية التي تتيح فرص عمل، كما أن أي إقليم يحدث فيه نوع من الاضطرابات يعتبر غير ملائم لتدفق الاستثمارات التي تتيح فرص عمل للأفراد، بل أنه قد يعمل على دفع رؤوس الأموال الوطنية للخارج. فينما كانت حركة تدفقات الاستثمار للخارج تبلغ حاليًا ٤,٢٤٩ مليار دولار في عام ٢٠١٠/٩٠ قبل الثورة، ارتفعت لتبلغ حوالي ٩,٦٩ مليار دولار في عام ٢٠١٢/١١ بعد الثورة، أي بنسبة زيادة تبلغ حوالي ١٢٨ في عام ٢٠١٢/١١ عما هي عليه في عام ٢٠١٠/٠٩[٨].

٥- ضعف المشاركة السياسية:

تؤدي البطالة إلى الإحساس بعدم فاعلية النظام السياسي، والشعور بذلك يكون أوسع انتشارًا عندما تصيب البطالة نسبة كبيرة من المواطنين، وقد يتعدى هذا الإحساس إلى غير العاطلين من أقاربهم والمحيطين بهم، ذوى الحس الاجتماعي الذين لا يقبلون أن يحرم أبناؤهم من فرص عمل تعينهم على العيش. خاصة أن البطالة لا تعنى فقط حرمان الفرد من المال الذي يكفيه لشراء حاجاته الضرورية، وإنما أيضا افتقاده لأهميته في المجتمع.

وإذا حمّلت البطالة على النظام السياسي، وكان نظاما لا يقوم على التعددية الحزبية الحقيقية، ولا تجرى به انتخابات نزيهة، فإن الأثر السياسي للبطالة قد يظهر في صورة عنيفة، كأن ينخرط المتعطلون في أنشطة المقاومة المسلحة ضد السلطات، فتنشأ ظاهرة العنف - كما ذكرنا- أو يحجمون عن المشاركة السياسية في الانتخابات

(٨) البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الأول والرابع، المجلد الثاني والستون، القاهرة ٢٠١٢، ص ١٥٥.

العامة والمحلية، ولذلك يرى البعض أن ضعف التحاق الأفراد بالأحزاب السياسية بمصر، وأحجامهم عن المشاركة في الانتخابات، هو نتيجة الشعور بافتقاد ديمقراطية النظام السياسي(٨). وإلى قناعتهم بأن برمج الأحزاب السياسية المطروحة لا تقدم – من وجهة نظرهم – حلولا جذرية للعديد من المشكلات التي يعانى منها المجتمع المصري وبخاصة من الشباب. لذا كانت نسبة المشاركة في الانتخابات بمصر. من أقل المعدلات السائدة في العالم حتى قبل ثورة ٢٥ يناير، ثم تحسنت بصورة نسبية بعد الثورة نتيجة لتجدد الأمل لدى المواطنين طامحين أن يكون هناك تغير للأحسن، حيث بلغت نسبة التصويت، في انتخابات مجلس الشعب في عام ٢٠١٢ حوالي ٦٢ ٪ من إجمالي الأفراد الذين لهم حق التصويت، بينما كانت هذه النسبة حوالي ٥ ,٢٧ فقط في عام ٢٠٠٥–، أمّا انتخابات ٢٠١٠ فتكاد تكون معدومة الشرعية.

(٨) يراجع في ذلك:

- مصطفى كمال السيد، الآثار السياسية للبطالة، ندوة قضية البطالة وتوفير فرص عمل، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، ١٩٩٦، الجزء الثاني، ص ١٧، ١٨.
- الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، جمهورية مصر العربية، لعام ٢٠١٠، مرجع سابق، ص ٤.

استنتاجات البحث:

١- إذا كانت البطالة من أهم أسباب اندلاع ثورة ٢٥ يناير، فإن الأحداث التي أعقبت الثورة أدت إلى تفاقم البطالة، حيث ارتفعت من ٩ في عام ٢٠١٠م، إلى حوالي ١٢,٧ في عام ٢٠١٢م.

٢- تركزت البطالة بين فئة الشباب حيث ما يقرب من ٨٠ من إجمالي المتعطلين يقل عمرهم عن ٣٠ عامًا في عام ٢٠١٢م.

٣- أن النسبة الغالبة من المتعطلين بمصر- من المتعلمين، إذ مثَّلت حوالي ٨٥ من إجمالي المتعطلين في عام ٢٠١٢م.

٤- أن هناك مجموعة من العوامل التي تسببت في تزايد البطالة قبل الثورة (منذ التسعينات)، وما زالت تمارس دورها إلى الآن، فتسببت هذه العوامل مع الأحداث الأخرى التي أعقبت الثورة في تفاقم البطالة لتبلغ حوالي ١٢,٧ في عام ٢٠١٢م.

٥- أوضحت الدراسة أن البطالة بمصر- تتزايد بتزايد المستويات التعليمية؛ فبينما تبلغ بين الأميين ٠,٩، تزداد بين المؤهل المتوسط لتبلغ حوالي ١٢,٣، ثم حوالي ١٦,٦ بين المؤهل فوق المتوسط، ثم حوالي ١٨,٩ بين خريجي المؤهل الجامعي فالأعلى. وهو ما يؤكد بأن المستويات التعليمية لا تؤهل خريجيها بما يتوافق واحتياجات سوق العمل.

٦- انخفاض مرونة التشغيل بالنسبة للإنتاج، حيث لوحظ تراخي معدل نمو التشغيل عن اللحاق بمعدلات نمو الناتج المحلي، نظرًا للتقدم التقني كثيف رأس المال.

٧- بينت الدراسة أن هناك تزاوج خبيث بين البطالة والفقر، إذ تؤدي البطالة إلى

مزيد من تفشي الفقر، هذا في الوقت التي تسجل فيه الفئات الفقيرة أعلى معدلات في مستويات البطالة، مما يؤدي إلى مزيد من سوء توزيع للثروة والدخل.

٨- قدرت الدراسة الناتج المفقود بسبب البطالة خلال أربع سنوات فقط بحوالي ٤٠٧ مليار جنيه، تمثل حوالي ١٢ من الناتج المحلي سنويًا خلال الفترة (٢٠٠٩ - ٢٠١٢). هذا فضلاً عن الموارد المالية المنفقة على المتعطلين من سن الطفولة حتى عمر الإنتاج.

٩- أن تزايد معدل البطالة بعد الثورة، أدى إلى ضعف الانتماء للوطن، والتطرف والعنف، وتزايد معدلات الجريمة بمصر، وخاصةً في ظل الانفلات الأمني.

التوصيات:

في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج نوصي بالآتي:

١- يجب على الدولة الإسراع في استعادة الأمن، إذ التخفيف من حدة البطالة بعد الثورة مرهون بإزالة الأسباب التي أدت إلى تفاقمها بعد الثورة، والتي من بينها استعادة الأمن، والاستقرار السياسي، وإتاحة مناخ جاذب للاستثمار.

٢- ينبغي أن يكون خلق فرص عمل حقيقية من أولويات الدولة، وأن تكون هذه الفرص تعبيرًا عن إضافة حقيقية للاقتصاد، وليس بزيادة عدد الموظفين بالدولة، حيث ظاهرة التكدس الوظيفي أصبحت من أخطر عوائق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣- هناك بعض القطاعات كثيفة الاستخدام للعمالة، والتي إذا ما تم الاهتمام بها استوعبت العديد من العمالة، والتخفيف من حدة البطالة:

أ- قطاع السياحة:

يعتبر قطاع السياحة من أكثر القطاعات استجابة في استعادة دوره في التشغيل،

وخاصةً إذا ما استعيد الأمن بالبلاد. ومن ثم فإن استعادة الأمن يجب أن يكون من الأشياء ذات الأولوية. كما يجب الاهتمام - بجانب السياحة الأثرية - بالأنواع الأخرى من السياحة مثل السياحة العلاجية، وكذلك سياحة المؤتمرات التي تؤكد على استعادة الأمن بالبلاد.

ب- قطاع البناء والتشييد:

يتميز قطاع البناء والتشييد بأنه يشبه قاطرة التنمية، إذ يقوم عليه أكثر من ٥٠ صناعة مباشرة، وحوالي أكثر من ٩٠ صناعة مباشرة وغير مباشرة. ومن ثم فإن تنشيط هذا القطاع يعمل على تحريك كافة هذه الصناعات المختلفة، مما يعمل على إتاحة فرص عمل عديدة، والتخفيف من حدة البطالة. ولكن هذا يتطلب بعض الأمور:

- التركيز على الإسكان الشعبي الذي يتناسب مع الأفراد ذوي الدخل المتوسط والأقل من المتوسط، والذي يزداد الطلب عليه والمستوعب الأكثر للعمالة.
- تقديم التسهيلات المناسبة لدعم المنشآت العاملة في هذا القطاع (كالإعفاءات من الضرائب، ومنح الأراضي بأسعار رمزية... إلخ).
- التمويل اللازم بشروط ميسرة.

الملاحـــــــــق

جدول رقم (م/١)

تطور معدل البطالة في مصر خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٠٩)

العدد بالمئات

السنوات	إجمالي قوة العمل	المشتغلون	المتعطلون	معدل البطالة٪
٢٠٠٩	٢٥٣٥٣٠	٢٢٩٧٥٠	٢٣٧٨٠	٩,٤
٢٠١٠	٢٦١٨٠٠	٢٣٨٢٩٠	٢٣٥١٠	٩
٢٠١١	٢٦٥٢٩٠	٢٣٤٣٢٩	٣١٨٣٤	١٢
٢٠١٢	٢٧٠٢٠٥	٢٣٥٩٥٧	٣٤٢٤٨	١٢,٧

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء, بحوث القوة العاملة , أعداد مختلفة

جدول رقم (م/٢)

معدلات النمو السكاني في الفترة بين التعدادات (٢٠٠٦-١٩٧٦)

الفترة	معدلات النمو ٪
١٩٧٦-١٩٦٦	١,٩٢
١٩٨٦-١٩٧٦	٢,٧٥
١٩٩٦-١٩٨٦	٢,٠٨
٢٠٠٦-١٩٩٦	٢,٠٥

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء, الكتاب الإحصائي, أعداد مختلفة.

جدول رقم (م / ٣)

التوزيع النسبي للسكان (١٠ سنوات فأكثر)وفقا للحالة التعليمية

وفقاً للتعديدات النهائية (٢٠٠٦-١٩٩٦-١٩٨٦)

	بيان	أمي	يقرأ ويكتب	أقل من المتوسط	متوسط	فوق المتوسط	جامعي	أعلى من الجامعي
٢٠٠٦	ذكور	٢٢,٨	١٣,٧	٢١,٢	٢٨,٣	٢,٨	١٠,٩	٠,٣
	إناث	٣٧,٦	١٠,٦	١٨,٢	٢٣,٢	٢,٣	٧,٩	٠,٢
	جملة	٣٠,١	١٢,١	١٩,٧	٢٥,٩	٢,٦	٩,٤	٠,٢
١٩٩٦	ذكور	٢٩,١	٢٢,٧	١٩,٦	١٩	٢,٣	٧,١	٠,٢
	إناث	٥٠,٣	١٤,٦	١٥,٦	١٣,٩	١,٧	٣,٨	٠,١
	جملة	٣٩,٤	١٨,٧	١٧,٧	١٦,٥	٢	٥,٥	٠,٢
١٩٨٦	ذكور	٣٧,٦	٢٤	١٧	١٥,٥	١,٩	٤,٦	٠,١
	إناث	٦٢,٨	١٥	١١,٥	٨,٥	٠,٩	١,٣	—
	جملة	٤٩,٩	١٩,٦	١٤,٢	١٢,١	١,١	٣	٠,١

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء , الكتاب الإحصائي السنوي, عام ٢٠١٣ , جدول رقم (٢- ١٨).

جدول رقم (م /٤)

معدلات النمو الحقيقي في العالم والدول المتقدمة خلال الفترة (٢٠٠٥- ٢٠٠٩)

بيـــــان	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
العالم	٤,٥	٥,١	٥,٢	٣	-٠,٦
الدول المتقدمة	٢,٧	٣	٢,٨	٠,٥	-٣,٦
الولايات المتحدة	٣,١	٢,٧	٢,١	-٠,٤	-٣,٥
الاتحاد الأوربي	١,٧	٣	٢,٨	٠,٦	-٤,٣
اليابان	١,٩	٢	٢,٤	-١,٢	-٥,٥
الدول النامية والناشئة	٧,١	٧,٩	٨,٣	٦,١	٢,٨

المصدر: صندوق النقد الدولي, آفاق الاقتصاد العالمي، تقرير عام ٢٠١٠م.

جدول (م / ٥)

تأثير الأزمة المالية العالمية على إيرادات الدول العربية من النفط (٢٠٠٩-٢٠٠٨)

السنوات / المؤشر	٢٠٠٨	٢٠٠٩
نسبة قطاع الاستخراجات / الناتج المحلي الإجمالي.	٤٣٪	٣٠٪
متوسط السعر الأسمى للنفط بالدولار.	٩٤,٤	٦١
متوسط السعر الحقيقي بأسعار ١٩٩٥ بالدولار.	٧٥	٤٨
نسبة مساهمة الإيرادات النفطية/ إجمالي الإيرادات العامة بالدول العربية.	٧٥,٢٪	٦٠,٨٪

المصدر: من إعداد الباحث , محسوب من بيانات التقرير العربي الموحد ٢٠١٠.

جدول (م / ٦)

نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلى الإجمالي

خلال الفترة (٢٠١٠/٠٩ - ٢٠١٢/٠١١)

الأعوام	نسبة من الناتج المحلى الإجمالي
٢٠١٠/٠٩	٥,٣ ٪
٢٠١١/١٠	٤,٥ ٪
٢٠١٢/١١	٣,٧ ٪

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي , أعداد مختلفة.

جدول (م/ ٧)

نسبة توزيع الشباب في قوة العمل ٢٠١٠

بيان	عامل بالأجر	صاحب العمل	يعمل لحسابه	عامل بدون أجر	متعطل	الإجمالي
الفقراء	٥٦,٦	٢,١	٧,١	٢٤,٧	٩,٥	٪١٠٠
غير الفقراء	٥٤,١	٣,٨	١٠,٩	١٩,١	١٢,١	٪١٠٠

المصدر: معهد التخطيط القومي، تقرير التنمية البشرية (شباب مصر بناة المستقبل)، القاهرة، ٢٠١٠م، ص٨٥.

جدول (م / ٨)

معدلات الفقر وفقًا للمناطق والفئة العمرية ٢٠١٠

المناطق	معدلات الفقر	
	للأفراد في الفئة العمرية (١٨ – ٢٩ سنة)	لكافة الأفراد ٪
المحافظات الحضرية.	٨,٢	٦,٩
المناطق الحضرية في الوجه البحري.	٨,٨	٧,٣
المناطق الريفية في الوجه البحري	١٩,٣	١٦,٧
المناطق الحضارية في الوجه القبلي.	٢٢,٧	٢١,٣
المناطق الريفية في الوجه القبلي.	٤٤,٣	٤٣,٧
مصر.	٢٣,٢	٢١,٦

المصدر: معهد التخطيط القومي، تقرير التنمية البشرية (شباب مصر بناة مستقبلنا) , لعام ٢٠١٠ , القاهرة , ص ٧٨.

المراجـــــع

١- الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، جمهورية مصر العربية، لعام ٢٠١٠م.

٢- أمير الفونس عريان , أثر الأزمة المالية العالمية على أداء البنوك التجارية وبنوك الاستثمار على المستوى العالمي والإقليمي والمحلى, المؤتمر السنوي الربع عشر، إدارة الأزمات والكوارث: الأزمة المالية العالمية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ديسمبر٢٠٠٩م.

٣- أميرة خليل، وآخرون، الاحتجاجات العمالية في مصر، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠١٢م.

٤- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة العمل الدولية، نحو إستراتيجية وبرامج لخلق فرص توظيف جديدة والحد من الفقر في مصر، ١٩٩٧م.

٥- برنامج الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية (شباب مصر- بنات المستقبل)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ٢٠١٠م.

٦- البنك الأهلي المصري, النشرة الاقتصادية, أعداد مختلفة.

٧- البنك المركز المصري، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

٨- التقرير العربي الموحد, الأمانة العامة لجامعة الدول العربية, القاهرة, ٢٠١٠م.

٩- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء, الكتاب الإحصائي السنوي لعام ٢٠١٣.

١٠- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الأطفال العاملين في مصر، نتائج المسح القومي لعمالة الأطفال، القاهرة ٢٠١٢م.

١١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، لعام ٢٠١٠، القاهرة، ٢٠١١.

١٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لبحث القوى العاملة، ٢٠١٠م، أعداد مختلفة.

١٣- حلمي سلامة قنديل, مشكلة البطالة في مصر- ودور المنهج الإسلامي في معالجتها, رسالة ماجستير في الاقتصاد, كلية التجارة, جامعة الأزهر, القاهرة، ٢٠٠٠م.

١٤- حمدي عبد العظيم، الآثار الاقتصادية لظاهرة التكفير، مجلة مصر- المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، العدد ٥٠٨، ٢٠١٢م.

١٥- خيرية عبد الفتاح، دراسة العلاقة بين الدين العام المحلى والناتج المحلى الإجمالي في مصر-، مجلة مصر- المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، ٢٠٠٨، العدد ٤٩٢.

١٦- د. إنخيل- اوردينولا وك. تانابى، المحددات الجزئية للعمالة غير الرسمية في الشرق الوسط وشمال إفريقيا، البنك الدولي، يناير ٢٠١٢م.

١٧- رمزي زكى، الاقتصادي السياسي للبطالة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، العدد ٢٢٦، أكتوبر ١٩٩٧م.

١٨- رونالد إيرنبرج، وآخرون، اقتصاديات العمل، تعريب فريد بشير طاهر، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

١٩- طارق نوير, تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في مصر, المجلة المصرية للتنمية والتخطيط, معهد التخطيط القومي، العدد الأول يونيو ٢٠١٠م.

٢٠- عزت حجازي، سوء توزيع الثروة والناتج الاجتماعي، المؤتمر السنوي السابع، قضايا الفقر والفقراء في مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٢- ٢٤ مايو ٢٠٠٧، القاهرة.

٢١- علي خليل إبراهيم التميمي، فجوات التعليم والتدريب والبحث العلمي وسوق العمل العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠١١م.

٢٢- عمر شبيب (العلاقة الجدلية بين التغير في الاستثمار الحقيقي والتغير في الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة وأثرهما على توظيف القوى العاملة, بحوث وأوراق عمل (ملتقى مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية), المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، أكتوبر ٢٠١١م.

٢٣- كمال توفيق خطاب، دور الاقتصاد الإسلامي في مكافحة الجريمة، مؤتمر العلوم الاجتماعية غي مكافحة جرائم العنف في المجتمعات الإسلامية، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، القاهرة، ٤-٦ ربيع أول١٤١٩هـ الموافق ٢٨-٣٠ يونيو١٩٩٨، الجزء الثاني.

٢٤- ليلى عبد الجواد، الفقر وعلاقته بالحالة التعليمية، المؤتمر السنوي السابع، قضايا الفقر والفقراء في مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٢-٢٤ مايو ٢٠٠٧م، القاهرة.

٢٥- المجلس الأعلى للشباب والرياضة، بطالة الشباب وعمالة النشء وأثرها على التنمية الشاملة، الإدارة المركزية للبحوث الشبابية، القاهرة، ١٩٩٣م.

٢٦- محسن الظالمي، قياس جودة مخرجات التعليم العالي من وجهة نظر الجامعات وبعض مؤسسات سوق العمل «ملتقى مخرجات التعليم العالي وسوق العمل

في الدول العربية»، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠١١م.

٢٧- محمد صفي الدين أبو العز، وآخرون، مشكلة البطالة في الوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٢م.

٢٨- محمد عبد الحميد شهاب، قياس درجة استجابة النشاط الإرهابي للمتغيرات الاقتصادية، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي، القاهرة، ٢٠١١، العدد٥٠٣.

٢٩- محمد على حيدر، مختصر الدراسات الأمنية، المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض، ١٩٩٢م.

٣٠- محمد عيد حسونة، خطط الإصلاح الاقتصادي ودورها في الحد من الآثار السلبية لثورة ٢٥ يناير (رؤية إسلامية)، ندوة الأسباب الاقتصادية لثورات الربيع العربي وخطط الإصلاح (الحالة المصرية)، كلية التجارة (بنين)، جامعة الأزهر، ٧-٨ محرم ١٤٣٤هـ، ٢١-٢٢ نوفمبر ٢٠١٢م.

٣١- مصطفى كمال السيد، الآثار السياسية للبطالة، ندوة قضية البطالة وتوفير فرص عمل، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، ١٩٩٦، الجزء الثاني.

٣٢- منظمة العمل العربية مؤتمر العمل العربي, (الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها على أسواق العمل العربية), الدورة السادسة والثلاثون, ملحق تقرير المدير العام, الأردن, ٥ - ١٢ أبريل ٢٠٠٩م.

٣٣- هبة أحمد نصار, سمية أحمد احمد عبد المولى, النمو السكاني في مصر وتحديات سوق العمل, مصر المعاصرة, الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي، القاهرة , يناير ٢٠٠٧م, العدد ٤٨٥.

٣٤- هورست افهيلد «اقتصاد يغدق فقراً» ترجمة /عدنان عباس على , سلسلة عالم المعرفة, يصدرها المجلس الوطني للثقافة بالكويت العدد ٣٣٥ , يناير ٢٠٠٧م.

٣٥- وزارة المالية, خريطة الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر, نظرة جغرافية قطاعية, القاهرة، ٢٠١٢م.

٣٦- **Heba Nassar and Somaya Abdel Mowla, Competitiveness, of the Egyptian Human Resources: Aregional view, in: Heba Nassar (edt) Revisiting Egypt's campetitiveness The Road Ahead For Building Leading sectors, center for Economic and Financial Research and Studies (CEFRS), Cairo, ٢٠٠٥.**

٣٧- **Doaa Salman Abou, Global Financial effects on migrant workers: The case of MENA countries, L'Egypte contemporaine, societe Egyptienne d'Econmie ploitique de statistigue et de legislation, No. ٥٠١, Jan Cairo ٢٠١١.**

٣٨- **http.//siteresources.worldbank.org/socialprotection/Resources /sp-Discussion-papers/labor.market-dp/١٢٠/pdf**

٣٩- **www.alwatanvoice.com/News/٢٠١١/٥/١٣/١٧٦٣٠٢.html**

٤٠- **www. Cbe.org.eg** البنك المركزي

٤١- **www.nbe.com.eg** البنك الأهلي

٤٢- **www.capmas.gov.eg** الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

٤٣- **www.mop.gov.eg** وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية